جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساتها على التجارة الخارجية- خلال الفترة (2000-2018)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- فضيلة بولغب

-عائشة حزمون

إشراف الأستاذة:

-صورية بوريدح

الأستادة: بوحيضر رقية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: بوريدح صوراية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: الدراجي شعوة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

نشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد والشكر ونثني عليه الخير كله، فهو الموفق المسدد

ومن منطلق قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة الفاضلة بوريدح صورية لما قدمت لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هدا العمل

كما نقدم كل الشكر الى الذين كانوا عونا لنا في بحتنا هذا ونورا يضيء الظلم التي كانت تقف أحيانا في طريقنا والى من زرعوا لتفاءل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر.

إهداء

إهـــــــــــــداء

نحمد الله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على النبي الأمين صلى الله عليه وأتم التسلم

أهذي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى أبي سندي وقدوتي في الحياة وأمي جنتي وسعادتي أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية على التضحيات التي تكبداها في سبيل تربيتي وتعليمي فجزاهما الله كل الخير على كل ما قدماه لأجلي

إلى اخواتي حبيباتي وإلى أخوتي أعزاءي لكم كل الشكر على دعمكم الدائم

إلى صديقاتي: رانية، نور الهدى، أسماء، فطيمة، عائشة

إلى كل الأحباب الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

...إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي داعية المولى التوفيق والسداد في حياتي

فضيلة + عائشة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الدعاء	/
شكر وتقدير	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
فهرس الأشكال	/
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	7
المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية وسياستها	8
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية واسباب قيامها	8
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: السياسة التجارية	16
المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية	20
المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية الاقليمية	20
المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة	24
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الشراكة	33
المطلب الاول: مفهوم الشراكة واهدافها	33

المطلب الثاني: أشكال ودوافع الشراكة	35
المبحث الثاني: عموميات حول الشراكة الأورو متوسطية	37
المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية	37
المطلب الثاني: تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية	40
خلاصة الفصل	46
الفصل لثالث: الإطار العام والنظري للشراكة الأورو جزائرية	
تمهيد	48
المبحث الأول: اتفاق الشراكة الاورو جزائرية	49
المطلب الأول: نشأة وتطور الشراكة الأورو جزائرية	49
المطلب الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	53
المطلب الثالث: إجراءات وعراقيل الشراكة الأورو جزائرية	58
المبحث الثاني: أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2018)	61
المطلب الأول: الأثر على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)	61
المطلب الثاني: الأثر على الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2000-2014)	65
المطلب الثالث: الأثر على الميزان التجاري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)	68
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	74
قائمة المراجع	78
الملاحق	86
الملخص	88

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظرية الميزة النسبية	12
02	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي	28
03	برنامج ميدا (1995-2000)	45
04	تطور الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة(200-2018)	62
05	تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2014)	65
06	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)	69

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الواردات الجزائرية بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم (2000-2018)	63
02	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية بين الفترة (2000-2018)	64
03	تطور الصادرات خلال الفترة من (2000-2014)	66
04	توزيع صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2013	66
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية	67
06	تطور الميزان التجاري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)	69

المقدمة

شهدت الساحة الدولية في المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية متعددة الأبعاد كان حجم التحولات الاقتصادية فيها أكبر، ولعل أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي هي تزايد الاعتماد المتبادل، وارتفاع حجم المبادلات الدولية، نتيجة للفورات في كميات الإنتاج ومع مرور الوقت بدأ العالم يشهد المزيد من الاندماج للشراكات والاسواق وتحرير لكثير من الاقتصاديات وتدفقات متزايدة لرؤوس الأموال، والسلع والخدمات ورفع القيود والحواجز أمام هذه التدفقات.

لقد أدى تنامي العولمة الى احداث ضغوط على الاقطار والتجمعات الاقليمية لتخفف من توجهاتها نحو الداخل ووضع التبادل الدولي في موقع متقدم، سواء بزيادة الاعتماد على التصدير للخارج والمنافسة على المستوى العالمي أو فتح حدودها أمام نفاد السلع والخدمات ورأس المال.

ولعل من أهم ملامح واثار هذه التحولات، التوجه المتزايد نحو تطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق في معظم دول العالم، والمشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية اقليمية ودولية، وهذا ما دفع الدول المتوسطية النامية وفي مقدمتها الجزائر، لدخول في فضاء اقتصادي جديد هو فضاء الشراكة الأورو متوسطية، والذي أملته عولمة الاقتصاد العالمي وشموليته.

يمثل توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 حدثا اقتصاديا مهما سيكون من أهم نتائجه رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وفتح السوق الجزائري تدريجيا في وجه المؤسسات الأوروبية، فبقبول مشروع الشراكة الأورو متوسطية المبني على مجموعة من الأهداف المتمثلة أساسا في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار بالإضافة الى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا في شكل مستديم، ستترتب عليه اثار علي التجارة وانتاج السلع والخدمات الوطنية

وبعد توقيع الجزائر لهذا الاتفاق ومرور عدة سنوات على بداية تنفيذه يستدعي اجراء دراسة لمعرفة انعكاس هذه الشراكة الجزائرية الأوروبية على التجارة الخارجية وتقييم نتائج هذه التجربة وما حققته على أرض الواقع واستشراف افاقه المستقبلية خاصة بعد تعديل الجزائر في سنة 2012 لهدا الاتفاق.

بالرغم من ان الشراكة الجزائرية الأوروبية لا تزال في بدايتها الا أن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء والابعاد المختلفة لهذه الظاهرة ومدى انعكاساتها السلبية والايجابية على التجارة الدولية الخارجية.

الاشكالية الرئيسية

في إطار الهدف العام للدراسة تكون الاشكالية كالتالي:

ما هي اثار الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية في الجزائر؟

هذا التساؤل يقودنا الى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن ايجازها فيما يلي:

- ما هي المكاسب المحققة من وراء الشراكة الأوروبية لصالح الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي أهم التغيرات المرتقبة على طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل هذه الاتفاقيات؟
- ما مدى ضرورة اتخاد الجزائر لإصلاحات واجراءات اقتصادية لمواكبة هذه الشراكة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة اشكالية الدراسة المطروحة اعتمدنا بعض الفرضيات التي يمكن ان تكون أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

-الشراكة الأورو جزائرية خاصة في مجال التجارة الخارجية شراكة غير متوازنة القوى بين الطرفين وتخدم مصالح الاتحاد الأوروبي على حساب مصالح الجزائر الاقتصادية.

-الاقتصاد الجزائري لا يملك رفاهية الاستغناء عن الفضاء المتوسطي، لكنه غير مؤهل بعد لإقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.

-تتيح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية فرص أكبر لزيادة صادرات الجزائر تجاه دول الاتحاد الأوروبي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لمعالجة موضوع الشراكة الأورو جزائرية والتي تجسد أحد الاشكال الحديثة لتكتلات الاقتصادية وباعتبارها مشروع يساعد الدول الأعضاء الأوروبية منها والجزائر من مواجهة تحديات التي يفرضها التنافس الاقتصادي الدولي.

وهي محاولة لتسليط الضوء على انعكاسات هذه الشراكة على التجارة الخارجية للجزائر في ظل ما تفرضه من تحرير لتجارة رؤوس الأموال.

أهداف الدراسة:

يمكن ابراز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-ابراز اثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؛

-تحديد أهم الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الجزائر لمواكبة هذه الشراكة؛

-تحليل واقع التجارة الخارجية الدولية في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الالمام بموضوع الدراسة فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي الوصفي باستخدام وصف دقيق لبعض المفاهيم الخاصة بالتكامل والشراكة، وكذا وصف العلاقات الأورة متوسطية والاتحاد الاوروبي والشراكة الأورو جزائرية، والمنهج التاريخي لكل منهم، أما المنهج التحليلي من تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية، وقد اعتمدنا على الرسوم والبيات والاحصاءات.

أسباب اختيار الموضوع:

-يرجع اختيار الموضوع الى الجدل المتواصل حول الجدوى من ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ضف الى ذلك مرور عدة سنوات عول دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبالتالي إمكانية أحد معلومة فعلية حول الأثر الذي تركه اتفاق الشراكة على مختلف الأصعدة؛

الدراسات السابقة في الموضوع:

-هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، تهدف هذه الدراسة الي إبراز أثار الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية، وقد تم التوصل الى أن الشراكة الأورو متوسطية ها تأثير ايجابي على التجارة الخارجية في الجزائر.

-بوزكري جمال، مدكرة ماجستير بعنوان الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013، تهدف هذه الدراسة الى إبراز انعكاسات اتفاق الشراكة على الجزائر.

-إبراهيم بوجلخة، رسالة ماجيستير بعنوان دراسة تحليلية وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تحليلية وتقييمية لمجموع المتغيرات الكلية، قام بها سنة 2013، تهدف هذه الدراسة الى تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي.

صعوبات الدراسة:

-عدم توفر المراجع الكافية حول الشراكة الأورو جزائرية ؛

-صعوبة الحصول على المعلومات الاحصائية وتناقضها في الكثير من الأحيان؛

تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول الى الاجابة عن الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قسمنا هذه الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية كالتالي:

الفصل الأول جاء بعنوان الإطار النظري للتجارة الخارجية وسياساتها، قسم الى مبحثين وقد خصص الأول الى نظرية التجارة الخارجية وأهم سياساتها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله واقع التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية.

الفصل الثاني بعنوان الإطار العالم للشراكة الأورو متوسطية حيث تطرقنا في المبحث الأول ملامح عامة حول الشراكة، أما المبحث الثاني فتضمن الشراكة الأورو متوسطية.

الفصل الثالث جاء بعنوان الشراكة الأورو جزائرية، حيث تضمن مبحثين تناولنا في المبحث الأول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، أما المبحث الثاني فقد تضمن أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية خلال الفترة(2000-2018).

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: نظرية التجارة الخارجية وسياستها

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية

تمهيد:

شهد النظام الاقتصادي عامك والنظام التجاري خاصك العديد من التحولات والتطورات، أدت الى التآكل السريع للحواجز الجمركية التي تحد حركة التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات من أبرزها الاتجاه التزايد الى تكوين الكيانات الاقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول والتي من بينها الاتحاد الأوروبي الدي خطى خطوات اوسع في مجال التكامل الاقتصادي والدي يسعى الى توسيع نفوده من خلال طرح مشاريع لتعاون والشراكة مع تجمعات اقليمية او دول منفردة في إطار نسق جديد من التكتلات يضم ضمن أطرافه دولا متقدمة واخرى نامية.

ظهرت الشراكة مند سنوات التسعينات بمفهوم جديد ارتبط بالعولمة والانفتاح الاقتصادي وتطبيق قواعد السوق الحر مؤدية الى احداث تغيير كبير في مفهوم التكامل الاقتصادي الدي ساد علاقات اقتصادية دولية سابقا، حيث جاءت لتعزيز أواصر التعاون بين الدول المتقدمة والنامية، عكس المفهوم التقليدي الدي ارتكز على العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية مع بعضها البعض، ليضع بمفهومه الجديد تحديات امام اقتصاديات الدول النامية بما فيها دول جنوب البحر المتوسط.

ومن هذا المنطق، سيتم ضمن هذا الفصل تناول الإطار العام لتجارة الخارجية والمتضمن مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: نظرية التجارة الخارجية وسياساتها.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية.

المبحث الاول: نظريات التجارة الخارجية وسياستها

تعتبر التجارة الخارجية أهم صور العلاقات الاقتصادية الدولية وتحتل دورا حيويا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي بمختلف دول العالم سواء التقدمة منها او المتخلفة وذلك لارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي لمختلف هذه الدول، والتي تعتمد في رسم علاقاتها الاقتصادية عامة في مجال التجارة الخارجية بصفة خاصة على السياسات التجارية، والتي تتراوح بين الحرية والتقيد وفق التوجه الاقتصادي لكل دولة.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

إن للتجارة الخارجية دور في رفع أو خفض مستوى الإنتاج من خلال تمكينها تصريف المنتجات بالأسواق الخارجية، ومن تم العمل على توفير الدافع إلى مواصلة الإنتاج وتطويره وتقديمه، كما تستخدم في التأثير على الجوانب الاقتصادية المختلفة باستعمال أدوات معينة قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

توجد تعاريف مختلفة للتجارة الخارجية لكن كلها تصب في نفس الجوهر، فهناك من يعرفها: على أنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة[1].

عرفتها منظمة التجارة الخارجية على انها: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة[2].

كما تعرف على انها فرع من فروع علم الاقتصاد والدي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية[3] .

أما التعريف الشامل للتجارة الخارجية: هو أنها تمثل حركة السلع والخدمات بين الدول المتخلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال، ونلاحظ أن هذا التعريف أدخل مفهوم الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال حركة رؤوس الاموال، موضحا بذلك تأثير وتجاوز التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي باعتبار أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي للتجارة الخارجية أحد مكوناته على المستوى المحلي من

[1]– نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص:9.

[2]– حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهرة الشرق، عمان،1996، ص:13.

[3]– موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص:13.

خلال الميزان التجاري للدولة، وكذلك هي تتعلق بالقواعد الملائمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول[1].

أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اي اقتصاد، سواء كان دلك المجتمع متقدما أو ناميا، حيث أنها تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، وتتثمل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[2]:

- تحقيق أكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب انتاجها محليا؛
- تحقيق أعلى مستويات الرفاهية عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات سواء في مجال الاستهلاك أو الاستثمار؛
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على انتاجها محليا لأسباب تعود الى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الانتاجية؛
- تامين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل: رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الوطني؛
- سهولة انسياب المعاملات التجارية بين المصدرين والمستوردين.

الفرع الثاني: أسباب قيامها

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى جدور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة الاقتصادية ودلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم اسباب قيام التجارة في النقاط التالية [3]:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج للدول المتخلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع المنتجة محليا؛
- لا تستطيع اي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين الدول المتخلفة؛

[1]– محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص 171.

[2]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد لدولي**، منشورات الحبلى للمعرفة، مصر،2003، ص :14-16.

[3]– رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص: 12.

- اختلاف ظروف الانتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الاخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الدي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي؛
- اختلاف مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- الفائض في الانتاج المحلي الدي يتطلب البحث عن الاسواق الخارجية لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الانتاج عالميا؛
- السعي الى زيادة التدخل القومي، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية ودلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

من خلال هدا المطلب سنتطرق الى النظرية الكلاسيكية بنوعيها، وكدا النظرية النيوكلاسيكية التي سنبرز فيها اسهامات كل من "heckscher & ohlin" (هكشر و اولين) في التجارة الخارجية، واخيرا سنتكلم عن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تحوي اسهامات عديدة لمفكرين اقتصاديين على غرار" Linder"و "varnon" و "j"ohnson.

الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري والدي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة، أي ان البلد يربح ما يخسر نظيره.

ولقد برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الاخير من القرن 18 وأوائل القرن 19 وهدا من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والدي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وتتدخل الدول في تحقيق دلك[1].

وتحتوي النظرية الكلاسيكية على نظرية الميزة المطلقة "لآدم سميت" نظرية الميزة السبية "لدفيد ريكاردو" ونظرية القيم الدولية "جون ستوارت" وسنقوم بشرح كل منها فيما يلي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة

اذا كان باستطاعة دولة اجنبية ان تمد سلعة ارخص لقمنا بصناعتها بأنفسنا فستكون من الافضل شراءها من تلك الدولة على ان نقوم بالتركيز على انتاج وبيع السلع التي ينتجها بكفاءة عالية [2]، ويجد هدا الرأي مبرره عند "أدم سميت" في ان الدول مثل الافراد يجب أن يتخصص في انتاج وتصدير السلع التي

[1]– سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1995، ص: 9.

[2] -Pierre bideau, **introdictiom à l'économie internationale**, 2 edition, gaetan, québec, 1995, p136.

تتمتع في انتاجها بميزة مطلقة، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل ودلك بتوحيد كافة عناصر الانتاج المتاحة لديها لإنتاج هده السلعة[1]، فوظيفة التجارة الخارجية بالمعنى الدي تهدف اليه نظرية "أدم سميت" هي التغلب على ضيق السوق المحلي وايجاد المجال الحيوي لتصريف الانتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي[2].

وحتى يوضح أكتر قدم ادم سميت مثلا لدلك بحيث توجد دولتان هما انجلترا وفرنسا ينتجان المنسوجات والقمح على التوالي، وان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية

وضعت هذه النظرية من طرف "جون ستوارت ميل" وآخرون من الدراسة الانجليزية، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 سنة، الا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية[3]، وتقوم نظرية الميزة النسبية بتوضيح فرض مفسر يقر ما هو سبب قيام التجارة الدولية. وكما يبين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى[4]، وذلك بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي[5]:

- التوظيف الكامل لعناصر الانتاج؛
- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا؛
- الحرية التامة لعناصر الانتاج على المستوى الداخلي؛
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المتخلفة؛
- بالإضافة الى الفرضيات السابقة اعتمد "ريكاردو" على فرضيات تحليلية وهي[6]:
- وجود سلعتين فقط أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط؛
- وجود دولتين فقط أي أن التجارة تتم بين دولتين وفقط؛
- تبات مستوى التقدم التكنولوجي؛
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

---

[1]- محمد سيد عادل، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،2001، ص: 32.

[2]– موسى مطر وآخرون، ، **مرجع سبق دكره**، ص: 23.

[3]– محمد أحمد السيرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص: 30.

[4]– سامي عفيف حاتم، **مرجع سبق دكره**، ص:24.

[5]– محمد سيد عابد، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[6]– رشاد العصار وآخرون، **مرجع سبق دكره**، ص: 21–22.

وقد استخدم" ricardo" مثال الميزة النسبية في سلعتين وهدا في بلدين، سنوضح ذلك في الدول الموالي

الجدول رقم (01): نظرية الميزة النسبية

البلد	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1 ملابس=2،1قمح
الو، م، أ	80	90	1 ملابس = 0،88 قمح

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيخة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة، مصر، ص346.

ثالثا: نظرية القيم الدولية:

قامت نظرية القيم الدولية بسد الثغرة في نظرية "ريكاردو" التي عجزت عن تحليل الكيفية التي تحدد بها معاملات التبادل الدولي ،حيث يبحث "جون ستيوارت ميل" في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة اي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الدي ستتم من خلاله التجارة بين الدولتين، وحتى يوضح ذلك اعتمد على ابراز فكرة الميزة النسبية بدلا من فكرة النفقة النسبية حيت اعطى "ريكاردو" تثوره للنفقة النسبية بجعل كمية الانتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة ،اما "جون ستيوارت ميل" فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على اساس نفقة الانتاج النسبية، وبصدد تحليل حالة التبادل الدولي يقوم "جون ستيوارت ميل" بتثبيت النفقة وهي كمية العمل الداخلية في الانتاج طبقا لنظرية القيمة للعمل ليظهر بدلك الفروق في الانتاج او في الانتاجية ،وبدلك تعتمد نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة السبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

جاءت لتطوير اسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

اولا: نظرية "heckscher & ohlin" ("هكشر" و "أولين")

يعتبر كل من "هكشر" و"أولين" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى ان فكرة ندرة عوامل الانتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي الي ظهور التبادل الدولي، وبالتالي أكد دور الاسعار النسبية لعوامل الانتاج عام

[1]– خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية**، معهد الادارة العامة، دون مكان نشر، ص21 .

1935م، وتخلص هذه النظرية الى ان التجارة الحرة ستقود الى الاحلال المثل لعناصر الانتاج بين البلدان[1]، ويجب ملاحظة ان الميزة الرئيسية لهده النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول.

وقد بنى "هكشر" و"أولين" نظريتهما في التجارة الخارجية على الفرضيات التالية[2]:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما؛
- عوامل الانتاج لها الحرية الكاملة الانتقال داخل المنطقة الواحد ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين؛
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق؛
- هناك منطقة يتوافر لديها التفوق في غزارة رأس المال والاخرى تتفوق في غزارة رأس العمل؛
- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة؛
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الانتاج بين المنطقتين.

ولفهم نظرية "هكشر" و"اولين" نورد المثال التالي:

استراليا مثلا لديها وفرة في الاراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الاراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدول اخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجي والازمة لصناعة الاقمشة الصوفية.

مما يجعل سعر راس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا وعليه فان السلع التي تعتمد على الارض بكثافة كالقمح مثلا، ستكون أرخص في أستراليا مقارنة ببريطانيا في حين ان السلع التي تتطلب راس المال بكثافة كالأقمشة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا، وبالتالي فان أستراليا ستصدر السلع الزراعية الى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنتوجات الى أستراليا.

والتنبؤ الرئيسي لهده النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين ان مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها النادرة نسبيا، بالإضافة الى الاثر الدي ستتركه هده التجارة على اسعار عوامل الانتاج التي كان اختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الخارجية.

ولقد وجهت النظرية انتقادات من بينها[3]:

[1]– محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد المصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، ص:20-21.

[2]– محمد عبد المنعم، **المرجع نفسه**، ص: 30.

[3]– محمد عبد العزيز، مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 346.

- اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الانتاج (الوفرة والندرة) بينما أهملت الجانب النوعي لعناصر الانتاج، كما ان تجانس عوامل الانتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هده العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان؛
- اهمال النظرية لانتقال عناصر الانتاج دوليا لان الواقع يثبت ان هناك حركة في عنصري انتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة؛
- ليس بالضرورة ان الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الانتاج في بلد معين يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هدا العنصر؛
- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي اهمال الاسواق الاحتكارية.

ثانيا: نظرية Leontief"ليونتيف"

ونجد ان "ليونتيف" قام بتحليل التجارة الخارجية (الو_م_أ سنة 1948م) والمثير ان القيام بالتجارة الخارجية على اساس وفرة او قلة عوامل الانتاج شيء خاطئ، وبهذا يكون "ليونتيف" اثار شكوكا حول مدى صحة نظرية "هكشر" و"أولين" الا ان تحليله لم يلقى القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية "هكشر" و"أولين" وهو ان النسب التي يحتاجها انتاج اي سلعة من عوامل الانتاج هي ثابتة بجميع البلدان او متغيرة في حدود ضعيفة للغاية، حيث ظاهرا تبدو الولايات المتحدة الامريكية بانها متمتعة بوفرة نسبية في راس المال الا أنها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل واعتبر ان هده الميزة ادت بأمريكا الى تصدير سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال.

وقد وجهت انتقادات ليونتيف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل راس المال والعمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع البديلة للواردات بدلا من ان يقارن بين معدل راس مال العمل في كل سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الامريكية[1].

الفرع الثالث: النظرية الحديثة

ان النظريات التي سبق عرضها لتفسير اسباب قيام التجارة الخارجية سواء الكلاسيكية منها او النيوكلاسيكية، مبنية على اساس واحد وهو التخصص الدولي طبقا لمبدأ الميزة النسبية وعلى هدا الاساس فان قيام التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة وهي مربحة لطرفين، نظرا لتباين وفرة عناصر الانتاج بين هده الدول، ولكنها بهذا لتا تفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والتي تساوي لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية وبالتالي تساوي في وفرة رأس المال.

لدلك ظهرت في الفترة الحديثة اتجاهات مغايرة لدلك التفسير والتي تجسدت في النظريات الحديثة.

[1]- محمد عبد العزيز، مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سابق الذكر**، ص: 34.

اولا: نظرية Linder:

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الاولية وتجارة المنتجات الصناعية فالنسبة للمنتجات الاولية يرى ليندر ان تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والتي تحدر بتوفير هده الموارد في بلد وندرتها في بلد اخر، وهو ما يتوافق والتفسير النيوكلاسيكي، اما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ليندر ان هناك مجموعة اخرى من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات الفعلية، ومن اهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، ادا يقول ليندر ان "كثافة التجارة الخارجية لنموذج ما تأتي من طلبه القوي بالتالي إنتاجه في السوق المحلية، حيث ان انتاج سلعة ما لأغراض ترقية السوق المحلي ينبغي ان يكون من الاتساع بحيث يمكن للمنجين من الوصول الى اقتصاديات الحجم، وبالتالي تخفيض التكاليف الى الحد الدي يجعلها تحترف في الاسواق الدولية، خاصة التي لم تتشابه معها في مستويات.

تانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية

لاحظ "بوستر" ان هناك دولا متشابهة وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الانتاج نقوم بالتبادل التجاري فيها وهو ما يناقض نتائج "هكشر" و "اولين" وقد فسر "بوستر" دلك لوجود عامل التطور التكنولوجي، حيت انه يمكن لدولة ما ان تجوز على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة أفضل، او منتجات بنفقات أقل، وهدا يؤهلها لاكتساب مزايا نسبية مقارنة بغيرها من الدول، وبالتالي فالعنصر المحدد لتجارة الخارجية يكمن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول

ثالثا: نموذج دورة حياة المنتج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج لصاحبها "فرنون" امتدادا لتحليل نظرية الفارق التكنولوجي ل"بوستر" وهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الخارجية.

ويفترض فرنون في نظريته ان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر من الولايات المتحدة الامريكية، كونها تتوفر على المقومات الاساسية للاختراع والمتمثلة في الطلب الداخلي، يبرز استحداث منتجات جديدة تستخدم تكنولوجيا عالية وهو ما يكسبها ميزة نسبية في البث والتطوير وتمر المنتجات الصناعية خاصة تلك التي يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة حسب هدا التحليل بتلات مراحل وهي:

مرحلة المنتج الجديد: وتتم هده المرحلة في دولة كالولايات المتحدة الامريكية باعتبارها دولة صناعية كبرى ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجيا عالية ويقتصر الانتاج في هده المرحلة على السوق المحلية كما ان نفقات الانتاج تكون مرتفعة.

مرحلة الانتشار: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم وتطور الصلب على المنتج من خارج الولايات المتحدة، وخاصة من الدول الصناعية لتنقل تقنيا انتاجية هي الاخرى مصنعة له مؤدية الى تخفيض الصادرات الامريكية.

مرحلة المنتج النمطي: وفي هده المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة في أسواق الدول الصناعية ومعروفا بالكامل، عندها يبدأ التفكير في اقامة المشاريع في بعض الدول النامية بسبب الانخفاض في مستويات الاجور فيها.

المطلب الثالث: السياسة التجارية

ان للتجارة الخارجية دورا كبيرا في رفع أو خفض مستوى الانتاج من خلال تمكينها تصريف المنتجات بأسواق خارجية، ومن تم العمل على توفير الدافع الى مواصلة الانتاج وتطويره وتقديمه، كما تستخدم في التأثير على الجوانب الاقتصادية المختلفة باستعمال أدوات معينة قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

الفرع الاول: تعريف السياسة التجارية واهدافها

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية ندكر منها:

التعريف الأول: عرفها وحدي محمود حسين في كتابه على انها "عبارة عن فرع من فروع علوم الاقتصاد والدي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية التجارية وعبر الحدود الوطنية[1]"

كما عرفها حمدي عبد العظيم على انها "عبارة عن نشاط بشري قائم على أساس التبادل السلعي والخدمي والهجرة الدولية لرؤوس الاموال[2]"

كما عرفها جاسم العيساوي وشريكه على أنها " عملية التبادل التجاري التي يتم بين الدول ودول العالم الاخرى[3]"

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن التجارة الخارجية هي المعاملات الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والافراد ورؤوس الاموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة وهي تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية الى البحث عن تنظيم الفائدة مع التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، بإضافة الى دلك هناك أهداف تسعى الدولة الى تحقيقها من سياساتها التجارية، ومنها ما هو دو طابع اجتماعي وهي كالاتي[4]:

---

[1]– موسى مطر وآخرون، **مرجع سابق ذكره**، ص13، 14.

[2]– محمد أحمد السيريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[3]– محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع الغربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص09.

[4]– محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، 2010، ص: 299–301.

الاهداف الاقتصادية: للسياسة التجارية الخارجية للدولة، تتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة، والخاضعة لنموها وتطورها؛
- العمل على اصلاح العجز في ميزان المدفوعات واعادته الى التوازن؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك وكدلك حمايته من سياسة الاغراق التي يمكن أن تتبعها دولة أخرى (أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة).

الاهداف السياسية والاستراتيجية: للسياسة التجارية تتمثل فيما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الامن في الدول من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الامن الغذائي؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية، خصوصا في فترات الازمات والحروب.

الاهداف الاجتماعية: السياسة التجارية الخارجية تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتخب بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛
- اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.....الخ.

الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية

أولا: السياسة الحمائية

1-تعريف السياسة الحمائية: تعرف السياسة الحمائية للتجارة الخارجية على أنها:

تبنى الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاد الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعتها، أو سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية [1].

[1]- أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دون دار النشر، 1999، ص: 129.

قيام الحكومة بتقيد حرية التجارة مع الدول الاخرى باتباع بعض الاساليب نفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا الحماية للأنشطة المحلية من المنافسة الاجنبية[1].

2-الآراء المؤيدة لهده السياسة

يستند أنصار هده السياسة الى مجموعة من الحجج أهمها[2]:

- اتباع هده السياسة سوق يؤدي الى تتقيد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هدا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل اتفاقه من السلع الاجنبية الى البدائل المحلية؛
- يلزم الدول من الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها من القيام بمهامها؛
- تحديد ووضع تعريفة مثلى لدخول السلع والخدمات الاجنبية الى الاسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدول؛
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية؛
- مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية بأسعار أقل من الاسعار التي تباع بها في سوق الدولة الام وذلك بغرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع والدولة الأم.

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية

1-تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة والحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى[3].

2-الآراء المؤيدة لهذه السياسة:

ومن أهم الآراء المؤيدة نذكر ما يلي[4]:

تنتج حرية التجارة لكل دولة التخصص في انتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيها لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما قامت بإنتاجها محليا؛

---

[1]-عبد النعيم مبارك، محمد يونس، **اقتصاديات النقود المصرفية والتجارية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص: 28.

[2]- **المرجع نفسه**، ص:289.

[3]- حسام علي داوة وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 83.

[4]- **المرجع نفسه**، ص: 84.

- تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي الى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الانتاج؛
- تؤدي حرية التجارة الى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في اسعار بما يضرب المستهلك في السوق المحلية؛
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في انتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من انتاج السلع المكثفة للعنصر النادر؛
- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الانتاجية كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطل.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية في القدرة الاخيرة، بتطورات عديدة ومتتالية لعل أبرزها ما تعلق بالتكتلات الاقليمية التي احتلت مكانا بارزا في الادبيات الاقتصادية، على الرغم من أنها لا يعد ظاهرة جديدة الا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه الى انشاء هده التكتلات، أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة حيت يمكن القول إن تنامي هده الظاهرة في الآونة الاخيرة جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المطلب الاول: التكتلات الاقتصادية الاقليمية

تكتسي التكتلات الاقتصادية الاقليمية أهمية بالغة في عالمنا، نظرا للدور المهم والمكان البارز الذي أصبحت تحتله في الادبيات الاقتصادية المعاصرة، وذلك لمجموعة من الاسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم المتقدمة أو النامية نتيجة الدخول في تجمعات اقليمية

الفرع الاول: مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهمها

تعريف التكتلات الاقتصادية:

تعريف bella balassa: تعتبر بلاسا من أبرز وأقدم الاقتصاديين الدين اهتموا بظاهرة التكتلات الاقتصادية وخارجة الاتحاد الجمركي، عرف balassa التكتل الاقتصادي على انه عملية وحالة فبوصفيه عملية فانه يشمل الاجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التميز بين الوحدات المنتمية الى دول قومية مختلف، وادا نظرنا اليه على أنه حالة فانه من الامكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1].

كما عرفها ميردال على أنه العمل على زيادة الكفاءة الانتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية، ودلك مع اعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية لأعضاء في هده التكتل بغض النظر عن سيادتها[2].

أهداف التكتلات الاقتصادية:

تهدف التكتلات الاقتصادية الى تحقيق غايات قد تكون اقتصادية، اجتماعية وعسكرية أو كلها مجتمعة ويمكن أن ننجز أهم تلك الاهداف فيما يلي[3]:

---

[1]–فرنسيس جيرو نيلام، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا،1991، ص: 226.

[2]– **مرجع نفسه**، ص: 227.

[3]- داودي الطيب، **التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص:02.

- الحصول على مزايا الانتاج الكبير، لان اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما واعادة تكوين الحركة الحرة لسلع ورأس المال والعمل من دولة الى أخرى من خلال ازالة العوائق التي تحول دون ذلك؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث ان هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام تكتل، ادا ان الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي الى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض، الدخل، الاستثمار والدخل؛
- تخفيض أثر الصدمات الخارجية، حيث يؤدي التكتل الاقتصادي الى تنويع الانتاج بطريقة اقتصادية وهدا قد يحمي اقتصاديات الدول الاعضاء من بعض الانتكاسات وتقلبات السياسات الاجنبية؛
- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث ان التكتل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الاسعار الممكنة، إضافة الى ازالة الرسوم الجمركية من ناحية والى تخفيض تكاليف الانتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى؛
- التقليل من الاعتماد على الخارج يؤدي التكتل الاقتصادي محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هده المنطقة خصوصا ادا كان العمل تكاملي قد وصل الى مرحلة متقدمة، حيث يجلب التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية داخل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود حواجز جمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية تحد من الانفتاح على الخارج.

ثانيا: أهم التكتلات الاقتصادية

1/الاتحاد الاوروبي:

يعتبر الأهم حيث بدأ هدا الاتحاد كمنطقة تجارية حرة بموجب اتفاقيات روما عام 1958، ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى أن وصل عدد الاعضاء في الاتحاد الى 27 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكترها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية، ومن حيث الامكانيات فان هدا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة الخارجية ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي.

وسعى التكتل الاقتصادي الاوروبي الى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرون، ويظهر دلك حاليا من خلال فحص أهدافه التي كانت ترتكز على تقوية

الهياكل والبنى الاقتصادية لاتحاد الا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد الى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بان يلعب دورا أكتر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية [1].

2/التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية nafta (النافتا):

تجمع هده الاتفاقية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك وقد تم التوقيع عليها في 1992/12/18،وتهدف الى ازالة العقبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار الدولي والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية، ودلك بعد الاخفاء التدريجي للحواجز الجمركية وتحرير التنقل لكل السلع المنتجة والمباعة في أمريكا الشمالية وقد دخلت حيز التنفيذ في 1994/1/1 ورغم كونها لا تظم سوى ثلاث دول الا أنها تمثل أكبر منطقة تجارية حرة في العالم، بحجم اقتصادي يقارب 7تريليون دولار عند انشاءها وعدد المنتجين والمستهلكين يقارب 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي 670 مليار دولار وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991 ولا تختلف أهداف النافتا كثيرا عن اهداف الاتحاد الاوروبي اذ تعطي الاولوية لعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاخرى وعلى راسها الاتحاد الاوروبي[2].

3/تكتل الأسيان ASEAN

يعتبر هدا التكتل نموذجا لتجارب الاندماج الاقليمي لمجموعة من الدول العالم الثالث ويتكون من 10 دول وهي تيلاند، سينغفورا، ماليزيا، برناواي، إندونيسيا، الفيليبين، فيتنام وكمبوديا، وقد أعلن عن إنشاء في 1967/08/18 ورغم الاختلاف بين هذه الدول من حيث عدد السكان، ودرجة التقدم العلمي، النمو الاقتصادي، إلا أنها أجمعت على ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف وكان أهمها إقامة حلف سياسي مضاد للشيوعية، بالإضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتقييد سياسات وطنية بإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا باتجاه صادرات تلك الدول.

وبالفعل فقد أخذت تتحسن طريقتها نحو المزيد من التعاون في المجالات المختلفة فأخد دورها يتزايد في التجارة الدولية فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى 3,1% من إجمالي الصادرات العالمية وحوالي 11,5% من إجمالي صادرات الدول النامية، وثلت هذه الصادرات إلى 5,2% من إجمالي الصادرات العالمية و18% من إجمالي صادرات الدول النامية[3].

---

[1]- شوارب محمد، **أداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي**، حالة اتحاد المغرب العربي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية ضمن الأزمات، مهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 26-27 فيفري، ص: 02.

[2]- **مرجع نفسه**، ص: 04.

[3]- خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، ص:82.

الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية

1- الدوافع الاقتصادية:

تعتبر في الأصل العامل الرئيسي وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية، نظرا للمزايا المحققة من ورائها فتهدف الدول المتعاقدة من خلال الاتفاقيات التفضيلية إلى تسهيل انسياب السلع والخدمات إلى أسواق الدول المتعاقدة، وإعطاء فرصة أكبر للدول الأقل تنافسية للسوق العالمية.

- تعتبر مرحلة تمهيدية لعملية التحرير الاقتصادي، وتحقيق الاثار السلبية للعولمة، فثلا أدت الصعوبات التي عرفت قطاع الخدمات وتدفق الاستثمارات خاصة في فترة السبعينيات الى لجوء الدول الى تحريرها في إطار التكتلات، حيث يعتبر الاقتصاديون أن هده الاسباب التي أدت الى انشاء منطقة التجارة الحرة الامريكية الشمالية ما بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا.
- زيادة القوة التفاوضية للدول الاعضاء، حيث تكتسب الدول المتمكنة قوة مساومة أكبر ومن الامثلة على دلك انشاء منطقة تجارة حرة بين المجر، بولونيا، المكسيك وسلوفينيا، ودلك لكي تصبح لهده الدولة قوة تفاوضية في إطار انضمامها الى الاتحاد الاوروبي.
- الاستفادة من المزايا التي تنتج عن انشائها، كإعادة التخصيص الناجح للموارد الاقتصادية، حيث تشير النظرية الاقتصادية الى ان الاطار الاقتصادي التنافسي هو زيادة الطلب على منتج معين يؤدي الى زيادة تخصيص الموارد المتخصصة لإنتاجية، ومنه الطلب يعتبر مؤشر مهم للدولة على العلاقة الدائمة بين المنتجين والمستهلكين، فوضع الحواجز –حالة التكتل– يساهم في تخصيص ناجح للموارد، بالإضافة الى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة وزيادة الرفاهية الاقتصادية بفعل أثر التنوع (زيادة تفضيلات المستهلكين، زيادة الموارد، الايدي العاملة المؤهلة أمام المنتجين)، بوافرات الانتاج الكبير التي تنقسم الى الوافرات الداخلية الناتجة عن حجم الانتاج، الوافرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع، فالفرق بينهما أن الوافرات الداخلية هي نفسها اقتصاديات الحجم والدي يتحقق نتيجة عوامل داخلية في المؤسسة المرتبطة بالعملية الانتاجية، أما الوافرات الخارجية فهي تتحقق نتيجة عوامل من خارج المؤسسة كالتقدم التكنلوجي، توافر وسهولة الحصول على المعلومات وانخفاض تكلفتها.
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فيضمن مقدارا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الاوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الاقتصادية (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية)[1].

[1]- خالفي عبد الوهاب ورميدي عبد الوهاب، **مرجع سبق دكره**، ص: 82.

2- الدافع السياسي: قد يكون تحقيق الاهداف السياسية وراء انشاء التكتلات الاقتصادية، من خلال خلق مجال للتعاون بين الاعضاء يتم التواصل الى حلول للمشكلات المشتركة وتناسي الخلافات.

-تحقيق الامن القومي وتجنب المواجهة بين الدول المتجاورة، حيث أن ابرام اتفاقيات التجارة في إطار التكامل يحد من قيام الحرب التجارية والتنافس على تخفيض أسعار الصرف، فقد جاء على لسان وزير الخارجية الامريكي، كورد هال "الفترة 1943-1944" اد استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الامم، وازالة العوائق غير الطبيعية للتجارة، ونكون قد قطعنا شوطا نحو ازالة الحرب نفسها.

- قد يكون الدافع رغبة دول ما بالسيطرة السياسية والاقتصادية على بعض الدول الاخرى الاقل نموا اقتصاديا، بهدف وصول الدول القوية الى موارد وأسواق الدولة الاقل تطورا، وهو الدافع المبرر لإبرام اتفاقية تفضيلية ما بين دول المركز ومستعمراتها القديمة، مثل اتفاقية "لومي" والاتفاقيات الحالية ما بين بريطانيا ومستعمراتها، والولايات المتحدة الامريكية.

- بناء تتكامل سياسي وكتلة قادرة على مواجهة التكتلات الاخرى، والتي عادة ما تواجه ضغوطات على بعض الدول بغرض الهيمنة من التكتلات التي انشأت بدوافع سياسية لرابطة جنوب شرق اسيا، التي بدأت كتكتل سياسي ثم تحولت الى تكتل اقتصادي.

3/ دوافع أخرى: قد يكون ما بين الدوافع دافع غير اقتصادي ولا سياسي، واهمها الدوافع الاجتماعية والثقافية المتعلقة أساسا بقضايا تنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

- حالة تكتل أمريكا الشمالية والشركة الاورو متوسطية، كما يؤدي التكامل الى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير مما يحقق مصلحة هده الدول.
- يهدف هدا التكامل الى اعادة توزيع السكان في المناطق ذات الكثافة المرتفعة نسبيا الى المناطق ذات الكثافة المنخفضة والمساهمة في حل المشكلات ذات البعد الدولي، مثل المشكلات البيئية، هدا ما حدث على مستوى الاتحاد الاوروبي، من خلال الدول الاكثر تقدما كألمانيا وغيرها التي تصدر قواعد خاصة بحماية البيئة، وتلتزم الدول الاعضاء باحترامها[1].

المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة

شهدت الفترة الاخيرة توجهات الى اعتبار أن التكامل الاقتصادي الاقليمي أصبح ضرورة في عصر العولمة باعتبار أنه يتطلب التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل فضلا عن دلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الاقليمية تحول من تكامل يواجه عدم التكافؤ بسبب سيادة القوى الكبرى الى تكامل متفتح على الخارج يتم مع

[1]- بوصبع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، دراسة في العلاقات السلبية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، مدكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص: 13.

واحدة من هده القوى الكبرى الى تكامل متفتح على الخارج يتم مع واحدة من هده القوى مسلما بها يسود بينها تفاوت في مستويات النمو، وهو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة.

الفرع الاول: تعريف الاقليمية الجديدة وسماتها

التعريف الاول: ان الاقليمية الجديدة كمفهوم ليست بالأمر الجيد، حيث ظهرت الاقليمية الجديدة خلال الحرب الباردة بعد تقسيم العالم الى لطرفين وتطورت بالموازنات مع عصر تورات التحرير التي ميزت مختلف دول العالم الثالث سابقا ليتسع نطاقها لاحقا لتتحول الى تجمعات قومية اقليمية أخدت فيها الدول النامية منهجا جديدا الهدف منه تحقيق مصالحها.

التعريف الثاني: لقد عرف كل من موريس شيف أولين ونترز الاقليمية الجديدة بمصطلح الاقليمية المفتوحة حيث قال إنها تتميز بالانفتاح الاكبر الدي يجعل اتفاقية الاندماج الاقليمي أكثر اعتدالا كما أنها تسعى الى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها[1].

ومن التعاريف نستنتج: أن الاقليمية الجديدة بمثابة الموجة الحديثة من العلاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري، الاقليمي التي أخدت في التبلور ابتداء عن منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية، اقتصادية واقليمية كبرى.

-أهداف الاقليمية الجديدة:

ترتب عن الاقليمية الجديدة مجموعة من الاهداف نتطرق لأبرزها فيما يلي[2]:

- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل؛
- توزيع الدخل بين الاقاليم بأحسن صورة؛
- ضبط ميزان المدفوعات للأقاليم وتخفيض مستويات التضخم البينية من خلال خفض حجم الفروقات الاقليمية في تكاليف العمل؛
- توحيد الرؤى السياسية بالأخص ما تعلق بالديمقراطية كشرط ملازم ومتزامن مع التحرير الاقتصادي، كما حددت أهداف الاندماج الاقليمي بصفة واسعة في ضمان الامن وخلق الاسواق الكبيرة؛
- الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هدا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا وتمكين الحركة الحرة للسلع ورأس المال من خلال ازالة العوائق؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الاقتصادية.

[1]- شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم والسياسة والاعلامية، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص:04.

[2]- خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي الدولي**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006، ص:33.

الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة

- لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى التكامل الاقليمي كأداة ضغط من أجل العودة الى التحرير متعدد الاطراف بل تعزز هدا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للإدارة الامريكية الدي يرى في مناطق التجارة التفصيلية تحفيزا على التحرير التنافسي بين دول وتكتلات العالم المختلفة؛
- ففشل تجارب الاقليمية الجديدة في الستينات يرجع في الاساس الى الموقف الامريكي الصعب والعدائي ضدها في منطق الدفاع عن نظام التجارة الدولية متعددة الاطراف باعتبار الولايات المتحدة هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي العالمي المرتكز على اتفاقية بروتن ووتز؛
- صعود قوى تجارية جديدة، وحدوث تغيرات مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم، وتعتبر البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الاقصى وجنوب شرق أسيا هي أهم هده القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية.
- ظهور أنواع جديدة من القضايا نتيجة التطورات العالمية الجديدة، الصناعية والاجتماعية كالتلوث البيئي والمخدرات والهجرة غير الشرعية ومثل هده القضايا لا يمكن حلها بالصراع أو التدخل العسكري بل أنها تفرض التعامل والتكامل وهدا ما ادركته الولايات المتحدة في تجربتها مع المكسيك حيث أن مواجهة مثل هده القضايا داخل المكسيك للحد من اثارها السلبية على المكسيك يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الاستقرار السياسي داخل المكسيك وعلى التكامل مع الولايات المتحدة وهو أبرز الاساليب التي شجعت أمريكا في اشراك المكسيك في تكتلها مع كندا؛
- التوسع الشديد في حجم ونشاط وعدد الشركات متعددة الجنسية بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة الدولية مع تزايد نسبة الصفقات التي جرت بين فروع الشركة الواحدة أو بين شركات ذات الصلة بعضها بالبعض، وتتقاسم خمسة بلدان وهي الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا فيما بينها ملكية 172 شركة من بين أكبر 200 شركة في العالم، وأمام تطور دور ومكانة تلك الشركات بدت الدولة الام اعجز من أن تفي بمتطلباتها الازمة للدخول في منافسة مع المراكز الصناعية والتجارية الجديدة، ولدلك كان اللجوء الى التكتلات هو الحل الانسب والافضل لتوفير الاطار اللازم لاستيعاب وتدعيم هده الشراكة[1].

وهناك بعض الدوافع التي تخص الدول النامية[2]:

- حول انقسام وتمايز كبير في صفوف دول العالم الثالث ليس فقط من حيث حدوت نصيب الفرد من الدخل القومي أو معدلات النمو السنوي وانما أيضا معدلات نموها في مجال الصناعة والقدرات

[1]- ابراهيم بوجلخة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية**، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص:67.
[2]- **مرجع نفسه**، ص:68.

العلمية والتكنولوجي، وفي نظمها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية هده المتمايزات أدت الى انقراض وحدة دول الجنوب، اد لم تعد تجمعها مصالح وتطلعات واحدة، وبالتالي لم تعد تشكل جبهة موحدة في مواجهة دول الشمال وهو ما دفع ببعض الدول الجنوبية الاكثر تمايزا من الناحية الصناعية والتجارية الى الانسحاب من اطار العمل من داخل جبهة دول الجنوب والسعي للالتحاق بظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة؛

- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية الة اعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات الدي انتقل تطبيقه من المستوى القطري الى النظام الاقليمي، ليس بسبب المأزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة الى تعزيز صادراتها الى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوة الى تقليص معدلات الحماية.

الفرع الثالث: خصائص الإقليمية الجديدة وأهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية

أولا: خصائصها

- انها عملية مأسسة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو تواءم مع متغيرا العالمية الجديدة، بحيث يحول من التكتلات الاقتصادية الاقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية من ناحية النظام العالمي ومن تم فهي تجديد او اعادة احياء للنظم الاقتصادية التي اصيبت بانتكاسة كبيرة مع التغيرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه احياء من المنظور الاقتصادي نظرا لان العالم اضحى أكثر اقتصادية وقد جاءت الاقليمية الجديدة مختلفة عن اقليمية الستينيات في انها ليست امتداد او تغيرا عن مصالح الاقليمية بقدر ماهي استجابة للتطورات العالمية، ولا تحرم دولا من العالم من الانتساب الى عضوية تكتل اقليمي ينتمي الى عالم الشمال طالما ان هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة[1]؛
- الاقليمية الجديدة ليست نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الاطراف، ولكنها متممة او مكملة لهده التجارة فهي وان كانت ترمي الى تحرير التجارة بين الشركاء أعضاء التكتل الاقتصادية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى، فان الكتلة الاقتصادية يمكن ان تنشا اثارا مولدة لتجارة خارج الكتلة التجارية، وبالتالي فان وجود كتلة تجارية لا يعني بالضرورة التجزئة الكاملة للنظام التجاري العالمي بدليل ان الكتلة التجارية قد انتشرت في الوقت الدي استمرت فيه، والتكتل التجارة الكبرى في مفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير التجاري على المستوى العالمي، ومن خلال هاتين الخاصيتين بنظر أنصار الاقليمية الجديدة اليها على أنها تطور شديد الاهمية وأنه يمكن من خلالها تحقيق العديد من المكاسب من بينها ما يلي[2]:

---

[1]- عبد الله تركاني، **العرب والشركات الاقليمية في عالم متغير (1)**، متاح على http//hem.bredband.net/dcc/s2/s150.htm .(اطلع عليها في 19 ديسمبر 2012)، ص:01.

[2]- محمد السعيد ادريس، **الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية**، متاح على .httpM//digital.ahram.org.eg/articles Aspx ?serial=219690&eid=327 (اطلع عليها في 19 ديسمبر 2012)، ص:01.

- تساهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي نتيجة ما يحدث من مكاسب اقتصادية متبادلة؛
- يمكن أن تساعد في توسع الاسواق وخلق اقتصاديات ضخمة وتحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي والاقتصادي؛
- ان المفاوضات الاقليمية داخل التكتل الاقتصادي تخدم المفاوضات العالمية اذ اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والاحكام الجديدة كما أنها تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة يجري خلالها حل من المشاكل وتليين مواقف الاطراف بحيث نذهب للتفاوض العالمي، لأنه يعد أكثر ليونة وأقل تشددا هذا علاوة على ان التفاوض يبين عدد محدود من التكتلات في المفاوضات العالمية أفضل بكثير من التفاوض بين 125 دولة لكل منها رؤاها وتصوراتها ومصالحها؛
- ان المفاوضات الإقليمية ذات صيغة اقليمية يحثه على طرحها في التفاوض العالمي، فهناك دائما قضايا خلافية لها خصوصيات اقليمية لا تطرح عادة في المفاوضات العالمية التي تختص بالقضايا داخل التكتل الاقليمي كي تطرح نفسها للدراسة والتفاوض.

ثانيا: الفرق بين الصيغة التقليدية والجديدة للتكامل الاقليمي

يتضح مما تقدم أن الاقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي التكاملي الاقليمي، حيث أنها لا تقتصر على مجموعة من الدول النامية حول دول متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة، وهو ما يجعلها تجمعا بين اقليمين أو أكثر، وليس اقليم واحد أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو.

ومن ناحية الخصائص الاجتماعية والثقافية التي ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن لها ثقلا كثيرا، فإننا نجد أن الصيغة الجديدة تسمح بالتكامل بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات، وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها، وادا كان لها حبس السياسي الذي ساد في الماضي هو تحقيق الامن والسلام، واقاف الحروب لان الصيغ التقليدية ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، فان الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة وسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها نجدها ترتكز على دعم الاستقرار السياسي، والقضاء على ما قد يتعرض له الاعضاء الاقل نموا وتقدما[1].

وبينما ركزت الاقليمية الجديدة على انشاء المؤسسات (الامانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة) وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات فان الاقليمية الجديدة دارت حول انشاء مؤسسات محدودة الاشراف على التعاون، وعلى أن البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم اشراف القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات.

[1]- محمد السيد سليم، **خيرات التكامل الأسيوية ودلالاتها بالنسبة الى التكامل العربي (حالة الأسيان)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366، 2009، ص:99.

أما من ناحية تحرير عناصر الانتاج فنجد أن تحرير رأس المال في الصيغة التقليدية يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي، ولكن حسب الصيغة الجديدة فان تحرير راس المال يفرض مند البداية بشكل حركة من الاعضاء الاكثر تقدما الى الاعضاء الاقل تقدما، بينما تستمد الصيغة الجديدة حركة عنصر العمل لاسيما في الاتجاه من الجنوب الى الشمال، بدعوى أن تحرير تدفقات رأس المال من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر ستخلق مشاريع استثمارية حقيقية تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية، ويبقى هدا تبريرا نظريا لتقييد حركة عنصر العمل، ولكن التبرير الواقعي هو محاولة ايقاف الهجرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة[1].

ويلخص الجدول الاتي اهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والجدي

الجدول رقم(02) مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	اقليم يضم دولا متجاورة	اقليم أو أكثر متجاورون
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الإقليمية	تباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتكمن الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الامن وايقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المتخلفة مقوماتها
نطاق التجارة	أساس المنتجات الصناعية بهدف احلال الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتجاه	غير متاح لمواطني الاعضاء الاكثر تقدما الى الاقل تقدما

المصدر: محمد محمود الإمام، مرجع سابق ذكره، ص:51-52.

[1]- نور الدين جواري، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد356 ، أكتوبر 2008، ص:55.

خلاصة:

تعتبر التكتلات الاقتصادية من المظاهر الجديدة التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية وقد حاولت هده التكتلات خلق أنماط وصيغ جديدة للتقارب والتعاون بين الدول كان أبرزها متمثلا في الشراكة التي يراد من ورائها بعد جديد للعلاقات بين دول الحوض المتوسط وتكون أكثر شمولا وأوسع نطاقا من من تلك التي حكمت الطرفين مند مطلع السبعينات.

وبالتالي يمكن القول إن اتفاقيات الشراكة التي جاءت في إطار موجه الاقليمية الجديدة الخاصة بتحرير التجارة التي سعت من خلالها دول الشمال الى تكوين مجالات أو تكتلات اقتصادية خالية من الحواجز المعيقة للتجارة بما يحقق أهداف التنمية للمراكز الاقتصادية المتقدمة في دول الشمال في القرن الحادي والعشرون.

ولم يكن اقدام الاتحاد الاوروبي على هدا الطرح وليد الصدفة، بل كان نتيجة جملة من الاهداف والدوافع التي ساهمت بقدر كبير في بروزه، كان أبرزها يجسد البعد الاقتصادي الدي يخدم مصلحته بالدرجة الاولى.

الفصل الثاني: الإطار العام الشراكة الأورو متوسطية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الشراكة

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

خلاصة الفصل

تمهيد:

سعت الدول الأوروبية مند الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا الى اقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وقد جاءت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية التعاون العلمي والتقني، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995البادرة الأولى في انطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورو متوسطية، بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية في اطار جديد للعلاقات الثنائية تحت مسمن الشراكة الاورو متوسطية .

وتعد الجزائر أحد أطراف هذه الشراكة التي امتازت علاقتهما مع الاتحاد الأوروبي دائما بالترابط بفعل عوامل اقتصادية، وعوامل اخري تاريخية وجغرافية وكذا عوامل اجتماعية، وقد تطورت هذه العلاقات لتأخذ صيغة التعاون والشراكة ولنتبع هده التطورات تم تقسيم الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية الشراكة

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الاول: ماهية الشراكة

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم، حيث وضعت هذه المعطيات أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة لذا فان بروز مفهوم الشراكة أتى مصالحها لهذه

التغيرات، اذ مع بداية القرن العشرين انتهجت الدول سياستها واستراتيجيات جديدة للتعاون نجد من بينها استراتيجية الشراكة كشكل من أشكال التعاون المستثمرين طرفين أو أكثر في إطار يتجاوز العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الاول: مفهوم الشراكة وأهدافها

تختلف الشراكة عن اتفاقيات التعاون السابقة، المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية فهي تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل وتعالج مجالات عديدة تتمثل في: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال الاجتماعي والثقافي.

الفرع الاول: تعريف الشراكة

وردت تعريفات كثيرة للشراكة ندكر منها:

يعرف جون فيليب نوفل الشراكة: أنها شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبنى على التبادل الاساسي المتمثل في تأخير الموارد مقابل خدمات[1].

كما يعرفها ماري جوزيف شروتي: أنها حالة تأمل فيها أن تجعل امكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين، ترتكز هده العلاقة على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الاجل المتوسط والطويل بدون شرط ضروري من أجل أن يجسد علاقة ثقة بين المتعاونين[2].

وعليه يمكن تعريف الشراكة على أنها قمة التعاون والترابط الوظيفي في العلاقات ضمن إطار تنظيمي يتسع لمختلف المجالات ويحقق الأهداف المرجوة للأطراف.

---

[1]– غريب رزيقة وسحاب نادية، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 13–14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص:82.

[2]– تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي بآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، يومي 8–9 ماي، فرحات عباس، سطيف، 2004، ص:82.

الفرع الثاني: أهمية الشراكة

يمكن أن تبرز أهمية الشراكة من خلال النقاط التالية:

- تحسين مستوى ايد العاملة في الدول النامية وان اختلف ذلك بحسب نوع الشراكة؛
- اعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وانتاجيته والرضع في حجم العمالة في الدول النامية؛
- التحول التكنولوجي الى الدول بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيا وزيادة تنافسية منتجاتها على المستوى الاسواق الخارجية؛
- كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية الى الاسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية؛
- رفع الايرادات الضريبية للدول المستقبلية لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر.

الفرع الثالث: أهداف الشراكة

لكل طرف من أطراف الشراكة أهداف يريد تحقيقها ويمكن ايجازها في[1]:

1/ أهداف البلد المستثمر:

-استثمار الاموال المجمدة وضمان موارد جديدة؛

-فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض في المنتجات؛

-التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها؛

-تنمية التجارة الدولية وضمان تموين من الموارد الاولية للعملة الصناعية؛

-ربط علاقات سياسية واقتصادية وتقوية التعاون فيما بينهما.

2/ أهداف البلد المضيف:

-تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظان على البيئة والموارد الطبيعية؛

-تطوير المنشآت القاعدية وتعزيز القدرات الصناعية؛

-تحسين تسيير مختلف القطاعات، وتنمية امكانية البحث العلمي؛

-تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية وتوفير مناصب الشغل؛

-الربط بين الشركات من أجل تحسين تبادل المعلومات؛

-تحقيق الربح وبدلك تحقيق الاهداف المسيطرة من قبل الاطراف المشاركة؛

-النقل الفعلي لتكنولوجيا وتطبيقاتها في مختلف القطاعات.

[1]- زرزور ابراهيم وعبد الحميد حفيظ، دور **الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد لجزائري يومي 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات، سطيف، 2006، ص:117-118.

المطلب الثاني: أشكال ودوافع الشراكة

ان للشراكة دور بالغ الاهمية في المؤسسات الاقتصادية ويمكن ارجاعها لمجموعة من الاشكال والدوافع أهمها:

الفرع الاول: أشكال الشراكة

تتخذ الشراكة أشكال مختلفة وهي كما يلي:

1/الشراكة الصناعية:

تسعى الدول المستقبلية لهدا النوع من الشراكة الى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب في الاستثمار فيها، واكتساب خبرات أجنبية، والاستغلال الامثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها[1].

2/الشراكة التجارية:

ذات طابع خاص، حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية، أو ضمان تسويق المنتوج وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة منها، اتفاقية التوزيع التي فيها الشريك اما موردا أو مستوردا، مكلفا بالقيام بنشاطات الشراء لمواد أولية أو بيع منتجات خاصة في الاسواق المحلية أو الاجنبية[2].

3/الشراكة المالية:

تتمثل في رأس المال ويمكن أن تتحقق هده الشراكة بأشكال مختلفة:

أ/الاندماج: يظهر هدا النوع على شكل شركة جديدة.

ب/تسليم المفتاح باليد: حيث:

-تقوم الدول المضيفة بدفع مستحقات الطرف الاجنبي مقابل قيامه بوضع او تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانة وادارته وتدريب العاملين فيه؛

-تتحمل الدول المضيفة تكلفة على الآلات والتجهيزات؛

-بعد اجراء تجارب التشغيل والانتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

4/الشراكة التقنية:

تتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات وجلب تقلبات في مختلف مجالات الانتاج، ومن أشكال الشراكة التقنية:

-الشراكة في مجال البحث والتطوير

-تحويل المعارف والخبرات

---

[1]- غراب رزيقة وسجار نادية، **مرجع سبق دكره**، ص: 83.

[2]- قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم انسانية، سطيف، العدد 04، 2006، ص:03.

-الترخيص: ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الاصلي لهذا الحق الى مستوى معين مقابل ربح نقدي معين[1].

الفرع الثاني: دوافع الشراكة

تلعب الشراكة دورا هاما بالنسبة للمؤسسة وهدا راجع لأسباب التالية[2]:

-**دولية الاسواق:** شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الاعلام الالي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الأنترنت، والتي تعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في اطار التعامل الدولي، علاوة على الدور الذي تلعبه في اطار المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها، فنظام دولية الاسواق في ظل هدا التطور اللامحدود للتكنولوجيا معه، ومن جهة أخرى انفتاحا أكبر على جميع الاسواق، بغرض تسويق منتجاتها، وتطوير كفاءتها بكل ما أثبت من امكانات لدلك فمن واجب ايجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، ومنه فالشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط العقد والتنافسي.

-**التطور التكنولوجي:** فيعد عامل أساسي في تطوير المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها وتفتحها على الاسواق الخارجية، ونظرا لكونه عاملا مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن توكبه دوما نظرا للتكاليف التي قد تشكل عائقا أمامها، مما يستدعي اللجوء الى سياسة الشراكة الاستراتيجية لتقليص تكاليف الابحاث التكنولوجية.

-**المشاركة في المخاطر**: ان المتطلبات المالية المرتفعة والمخاطر المرتفعة للمشاريع الدولية تقود الى انشاء شركاء التي تسمح بتوزيع المخاطر المختلفة على الاعضاء بشكل متفاوض ومتعاقد عليه.

-**المنافسة بين المؤسسات:** يحتم على المؤسسة استخدام كل طاقات لمواجهة المنافسة محليا ودوليا، والشراكة كونها وسيلة تعاون بين المؤسسات الاقتصادية تمكن من الاستفادة من مميزات المنافسة والمتمثلة في التقدم والابتكارات التكنولوجية واقتحام الاسواق المالية.

[1]- غراب رزيقة سجار نادية، **مرجع سبق دكره**، ص:82-83.

[2]- العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الأدب والعلوب الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 17، الجزائر، 2003، ص:297.

المبحث الثاني: عموميات حول الشراكة الاورو متوسطية

تمثل الشراكة احدى الوسائل البديلة لتمويل التي ينتج عنها خدمات مالية مقارنة بالمديونية انطلاقا من الدور الفعال الذي تلعبه الشراكة في تنمية مختلف القطاعات، عرفت المنطقة الاورو متوسطية كغيرها من مناطق العالم المختلفة، حيث طول عدة سنين لم تبدأ فكرة الشراكة الاورو متوسطية بالتبلور الا في سنة 1973 عندما أصدرت دول الاتحاد الاوروبي تحث تأثير فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، وثيقة سميت ب"بالسياسة المتوسطية المتجددة" التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الاصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر المتوسط والبدء بسياسة انفتاح واصلاح اقتصادي ليتم التوصل فيما بعد الى ما يسمى بإعلان برشلونة سنة 1995.

المطلب الاول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية

لقد كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية مند زمن بعيد يستند على الأهمية الاستراتيجية، ذات البعد الحضاري والتكتل البشري والموارد الطبيعية المهمة التي تمتاز بها الدول المتوسطية وعليه تجسد هدا الاهتمام فيما يسمى الشراكة الاورو متوسطية.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الشراكة الأورو متوسطية

أولا: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة الأورو متوسطية والتي نصيغ بعضها فيما يلي:

تعرف الشراكة الاورو متوسطية "علاقة تعاون بين الاتحاد ودول البحر المتوسط، ليست وليدة اليوم وانما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الاورو متوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت انهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهدا ما دفع بالاتحاد الأوروبي الى تطوير هده العلاقة والارتقاء بها الى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الأخر[1].

كما يمنكن تعريفها على أنها: فكرة طرحها الاتحاد الأوروبي على دول شرق وجنوب البحر المتوسط تعبر عن صيغة جديدة للتعاون بين الجانبين لحل محل الاتفاقيات السابقة، وأعد صيغة شبه نمطية انطلقت

[1]-غراب رزيقة و سجار نادية، **مرجع سبق ذكره** ص:05.

المفاوضات حولها، انطلقت المفاوضات حولها، وتشمل كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ودلك في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول البحر المتوسط.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول إن الشراكة الأورو متوسطية هي محاولة لبعث صيغة جديدة للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من خلال عدة مجالات اقتصادية، سياسة، اجتماعية، وثقافية.

ثانيا: أهمية الشراكة الأورو متوسطية

يمكن أن نبرز أهمية الشراكة من خلال النقاط التالية[2]:

- تحسين مستوى اليد العاملة في الدول النامية حتى وان اختلفت ذلك بحسب نوع الدول النامية؛
- اعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وانتاجيته والرفع في حجم العمالة في الدول النامية؛
- التحويل التكنولوجي الى الدول النامية بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيا وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية؛
- كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية الى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية؛
- رفع الايرادات الضريبية للدول المستقبلة لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورو متوسطية

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الاقتصادية، كما هو الحال بصفة عامة في الاتفاقيات التجارية الاقليمية بين الدول النامية، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي في أنها تلعب الدور الرئيسي في ادارة وتقرير شؤون المنطقة المتوسطة التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية، اقتصادية، تجارية وتاريخية بالخصوص بعد تزايد النفود الأمريكي في المنطقة.

أولا: أهداف الاتحاد الأوروبي

يمكن اجمال أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية فيما يلي[3]:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي؛
- تدعيم ابراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط؛

---

[1]- مسعاودي يوسف، **دراسة في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 177.

[2]-فاروق تشام، **مرجع سابق الذكر**، ص: 82.

[3]- منور اوسرير، **مستقبل المناطق الحرة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أفريل، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص: 51-52.

- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية، وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوة الاقتصادية العالمية الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وذلك بإقامة منطقة استراتيجية أوروبية متوسطية، وهو ما يمكن الاتحاد الاوروبي من جهة تقوية موقفة في الساحة الدولية ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للإقليمية وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوده في منطقة حوض المتوسط؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في الحوض المتوسط من خلال العمل على احداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها وكدا دعم وتشجيع الاصلاح الاقتصادي والتعاون المالي؛
- ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والارهاب والمخدرات والجريمة المنظمة لمواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير التقليدية.

ثانيا: أهداف الدول المتوسطة

يعزي التحول في طبيعة علاقات شمال جنوب الي الدول النامية التي استطاعة ان تحقق معدلات نمو عالية متل ما حققته تجارب جنوب شرق اسيا وغيرها، هي في اغلبها دول انتهجت استراتيجية تنمية دور ذات توجه تصدي، ترتكز اساسا على استغلال امكانيات السوق العالمية الي ابعد حدود ممكنة بل والتحول نحو تشجيع الاستمارات المباشرة والغير مباشرة في تمويل التنمية ويمكن لها ان تحقق الاهداف التالية[1]:

-الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من طرف الأوروبيين بغية تمويل مختلف المشاريع الانمائية، علاوة على جدب أكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات مباشرة؛

-انفتاح أكثر لأسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد.

وتهدف هذه الشراكة عموما الى تسهيل دخول المؤسسات الى أسواق جديدة وجلب تكنولوجيا أكثر تطورا، وغيرها من الاهداف التي ذكرناها، لكن رغم دلك يبقى لكل طرف استقلاليته الخاصة واستراتيجية المتميزة، مما يتطلب وجود نوع من التوازن يساهم في اعطاء قوة للأطراف من خلال تحقيق ميزات اضافية وجلب مداخيل مشتركة لكل شريك اضافة لتلك المداخيل التي يحققها كل طرف.

[1]- براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 12-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص:05.

المطلب الثاني: تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية

مر مسار برشلونة بالعديد من التحولات بدأ من سياسة مسار برشلونة وصولا الى سياسة الجدار الاوروبي والاتحاد المتوسطي

الفرع الأول: السياسة المتوسطية (1992-1995)

تعتبر هده المرحلة أهم فترة في مسار التعاون على الاطلاق بين دول شمال المتوسط وجنوبه، اد سمحت بالتأكيد على أهمية استمرار العلاقات التقليدية عبر تبني مجالات جديدة لتعاون شملت كل من حماية البيئة، دعم سياسات الاصلاح الاقتصادي، الهيكلي وتنمية الموارد البشرية[1]، وقد سمح تقرير المصدر بإعادة بعث واحياء العلاقات ما بين دول شمال وجنوب المتوسط والدي تم احتضانه من قبل المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990، لتعطي الأولوية لهده السياسة الجديدة بطلب من البرلمان الأوروبي في 12 جولية 1991، كما أشارت قمة لشبونة في جولن 1992بأهمية مناطق شرق وجنوب المتوسط في تحقيق الأمن والاستقرار، خاصة في ظل التغيرات والتفاعل وتداخل عدة معطيات جيوسياسية على مستوى الساحة الدولية ورغبة الولايات المتحدة بفرض سيطرتها على الشرق الأوسط والاستحواذ على منافد من مناطق النفود بعد حرب الخليج الثانية، فابتداء من سنة 1994، ارتكزت السياسة الأورو متوسطية على بندين[2]:

-احداث التوازن ما بين الشمال والجنوب لتضييق الفجوة في مستويات التنمية في ظل التطور الدي أفرز تطور الاتحاد الأوروبي ليشمل تلات دول جديدة العضوية شرقا؛

[3]-المحافظة على الوزن الاقتصادي والمكانة الاستراتيجية لاتحاد الأوروبي باعتباره أهم تكتل اقتصادي شهدته الساحة الدولية مقارنة بتكتلات أخرى منافسة مثل النافتا، الاسيان.

الفرع الثاني: اتفاقية برشلونة للشراكة الاورو متوسطية

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجدري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، وكانت بداية هدا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الاوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك

[1]- إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، دوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص: 173.

[2]- ليلى أوتين، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية والجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011، ص: 63.

السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، تم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل، وفي القمة الاوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1944، أعطي المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الاورو متوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطة المتجددة، أصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط مند ذلك التاريخ[1].

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق اقامة حوار سياسي نشط يهدف الى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، واقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال انشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

كما تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الاوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجلات السياسية والاجتماعية، وقد كان لتسليم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوربي في منتصف الاول من عام 1995 ، الاثر الكبير والدقة لفكرة عقد هدا الاجتماع ، الذي تم تحديده موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوربي ، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوربية بصياغة ورقة شاملة لمضمون واهداف واليات التعاون المقترح في الاطار الأوربي المتوسطي ، اطلق عليها اسم الوثيقة تناولت المجلات التالية .

المجال السياسي والامني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الاتفاقية والاعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي ..... الخ

على هدا الاساس، قام وفد من الترويكا الاوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في وماي 1995، لغرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى اعداد وثيقة تأخذ في اعتبرتها اراء كافة الدول المشاركة.

وبعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الاوروبي ، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى ، تم العلان الرسمي عن مؤتمر ، والذي حدله تاريخ 27-28 نوفمبر 1995 عفي مدينة برشلونة الاسبانية ، لدي سمي بمؤتمر برشلونة بالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي يوم 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة دول الاتحاد الاوروبي الخمسة عشر، واثني عشرة دول متوسطية ، بالضافة الي حضور موريتانيا

[1]- ولد بومعزة صونيا، **الشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، الطبعة الاولي، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2018 ،ص:42.

كمراقب ، وحضور الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ودول شرق ووسط اروبا ودول البلطيق والبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية ، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية [1].

انتهت اعمال المؤتمر بإصدار الاعلان السياسي، بعد ان تم تعديله وفقا الملاحظات التي ابدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الاوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الاطراف المشاركة.

قد تضمن الاعلان ثلاثة اجزاء رئيسية وهي المشاركة السياسية والامنية المشاركة الاقتصادية والمالية والمشاركة الاجتماعية والثقافية والانسانية بالإضافة الى برنامج عمل بتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

يشكل الاعلان عن برشلونا في نوفمبر 1995، مرحلة مفصلة في العلاقة بين الاتحاد الاوروبي وبلدان الحوض المتوسط، حيث وضع إطار للعلاقات المستقبلية بين بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وبلدان الحوض المتوسط الاثنتي عشر المرشحة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتضمن اعلان برشلونة الأهداف التالية:

–تعزيز الحوار السياسي بصور مستمرة بناء على احترام الديمقراطية وحقوق الانسان واحترام الثقافات والأديان وخصوصيات دول المنطقة؛

–زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية، الثقافية والانسانية ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والاتصالات والمعلوماتية وذلك من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.

أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي وهو أهم عنصر للشراكة فقد حددت له المجالات التالية[2]:

–التأكيد على **حو بلورة رؤية** التعاون الاقليمي على أساس اختياري بهدف تنمية التجارة بين الشركاء؛

–تشجيع منشأة الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض والعمل على خلق بيئة ادارية مشجعة على هدا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث الصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطية والصغيرة؛

[1]-شهاب مفيد، **نحو رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية** المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد88، 1996، ص:176.
[2]- بسيك وفاء، **التعاون الأورو متوسطي، مجلة اقتصادية عربية**، ال عدد138، أكتوبر، 1999، ص:247.

–التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة الى الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر والتأكيد على اهمية خلق مناخ جلب الاستثمار.

وتتبع أهمية هدا المؤتمر في كونه الأول من نوعه الدي يجمع كل الأطراف المتوسطية المعنية بالشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء ليبيا، مما يؤكد الاعتبارات السياسية للمشروع، كما أنه يعد خطوة أساسية ضمن سياق السياسة الأوروبية النشيطة لبناء علاقات مع تجمعات اقليمية ودولية، وذلك بهدف بلورة سياسة اقتصادية وسياسية مستقلة متميزة عن سياسة الولايات المتحدة.

وقد تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، تونس ومصر، وقد عرفت هده الاتفاقية باتفاقية الجيل الجديد على اعتبار أنها حلت محل اتفاقيات التعاون المتوقعة في فترة الحوار العربي الأوروبي، في حين بدأت المفاوضات مع كل من الجزائر وسوريا وقد مر التفاوض لعقد هده الاتفاقيات بعدة مراحل ابتداء من مرحلة استكشاف المواقف والآراء تم الانتقال الى التفاوض على مشروع الاتفاقية تم التوقيع عليها أو تصديقها من قبل البرلمان الأوروبي وبرلمان الدول المتوسطية المعنية.

وقد استطاعت المغرب تجاوز هذه المرحلة ووقعت الاتفاقية سنة 1992 ثم فلسطين سنة 1997 والأردن سنة 1997، ثم تونس سنة 1998، مصر في 2001 واخيرا لبنان، أما الجزائر فقد وقعت الاتفاقية سنة 2002 ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005[1].

الفرع الثالث: المحاور الأساسية للشراكة الأورو متوسطية

تمحورت الشراكة الأورو متوسطية حول عدد من النقاط الهامة، تناولت جوانب السياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية وهي كما يلي[2]:

1/ الشراكة السياسية والامنية: فحسب ما ورد في اعلان برشلونة تهدف الى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الاقليمي، كما تعمل على انشاء نظم سياسية ليبيرالية تحترم الديمقراطية، وحقوق الانسان والتعددية السياسية، ومن ثم المساهمة في خلق بيئة مواتية لازدهار الاقتصادي وتحضير المبادلات الودية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.

2/الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والانساني: وفقا لإعلان برشلونة اتفق الشركاء على اقامة شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينهما، تقوم هذه

[1]-بسيم وفاء، **مرجع نفسه**، ص:249.
[2]-منصري نجاة، **أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارة، تخصص، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص:95.

الشراكة على أساس الاحترام المتبادل والاقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع أنحاء البحر الابيض المتوسط من ناحية وتعزيز العلاقات المشتركة من ناحية أخرى.

3/ الشراكة الاقتصادية والمالية: ترتكز هذه الشراكة على:

أ/ اقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي: لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة على انشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنطقة العالمية التجارية.

ب/ التعاون الاقتصادي والمالي: يشكل هدا التعاون اساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص اضافة الى المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الاوروبي لشركائه المتوسطين في إطار برنامج ميدا، وكدلك القروض والمساعدات المقدمة من طرف البنك الاوروبي للاستثمار قصد المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للتحقيق من الأثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهده البلدان في إطار انضمامها الى منطقة التبادل الحر.

4/ برنامج ميدا (MEDA): لأجل انجاح اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية بجميع ابعادها السياسة والاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الاوروبي والدول الشريكة ،فانه تم توسيع نطاق التعاون المالي يوضع الية تمويل جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي ممثلة في برنامج ميدا وهدا قصد تفعيل الشراكة ، وزيادة القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار قصد تمويل مختلف المشاريع والانشطة في الدول المتوسطية الشريكة وبرنامج ميدا عبارة عن غلاف مالي مهم وكبير مقارنة بالبرتوكولات السابقة فقد حدد الاعانة المالية لفترة 1995-1999 ب30.4 مليار اورو "ميدا" اما بالنسبة لفترة 2000-2006 فقد حددنا ب504 مليار اورو "ميدا" اد يغطي برنامج ميدا مجموعة مجالات الشراكة سواء على المستوى الثنائي او الاقليمي فعلى المستوى الثنائي من خلال تمويل المشاريع على مستوى كل دولة اما على المستوى الاقليمي فمن خلال تمويل المشاريع الاقليمية ذات المصلحة المشتركة لجميع الشركاء المتوسطين والتي تحدد داخل اطار الحوار الاقليمي .

والجدول الموالي يوضح المبالغ التي التزم بها الاتحاد الاوروبي بدفعها الى الدول المتوسطية خلال الفترة الموالية (1995-2000).

الجدول(03): برنامج ميدا(1995-2000)

الوحدة: مليون ايكو

السنوات / المناطق	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	0	0	41	95	29	30
مصر	0	75	203	397	11	13
الأردن	7	100	10	8	129	15
لبنان	0	10	86	0	86	0
المغرب	30	0	236	219	176	141
سوريا	0	13	42	0	46	38
تونس	20	120	132	19	132	76
فلسطين	3	20	41	5	42	97
مجموع الثنائي	60	337	797	743	650	409
المجموع الاقليمي	113	36	114	36	145	160
المجموع الكلي	173	369	912	809	802	569

المصدر: نادية بلوغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في للعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014، ص 108

خلاصة:

لقد اتسمت الشراكة الأورو متوسطية بمنهج كلي مقارنة بالمبادلات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه جيزانه على ضفتي المتوسط جنوبا وشرقا في عقدي الستينات والسبعينات بحيث يضم اتفاق الشراكة اضافة الى العوامل الاقتصادية والمالية، أهداف سياسية واجتماعية وثقافية كما قدمت برنامج عمل تهم جميع الشركاء.

وبذلك تهدف الشراكة الأورو متوسطية الى بناء شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة من جهة والشركاء المتوسطين الذين يعتبرون أطرافا نامية في الجهة المقابلة.

وقد ترجمت الشراكة الاورو متوسطية على المستوى الثنائي بعقد اتفاقيات الشراكة ثنائية بين الطرف الأوروبي من جهة والشركاء المتوسطيين من الجهة الأخرى بصفة انفرادية، ومن بين هؤلاء الشركاء الجزائر التي وقعت اتفاق الشراكة في 22 افريل من عام 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

الفصل الثالث: الإطار العام والنظري الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد

المبحث الأول: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الثاني: أثر الشراكة الأور جزائرية على التجارة الخارجية خلال الفترة 20018/2000

خلاصة الفصل

تمهيد:

ان للشراكة الأورو جزائرية الكثير من الأثار الايجابية والسلبية على الاقتصاد الوطني، والتجارة الخارجية شأنها في ذلك شأن باقي القطاعات قد تتأثر سلبا ان لم يتم تدارك الأمر، لدلك يجب على الجزائر أن تحاول جاهدة أن تستفيد قدر المستطاع من هذه الشراكة بدلا لها من خسارة الكثير بسبب عدم حسن تأقلمها مع مقتضيات الشراكة وذلك لن يحدث الا اذا ما اقترن بإجراءات أو بالأحرى باستراتيجيات فعالة من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية الجزائرية من شأنها أن تدعم مكانة التجارة الخارجية الجزائرية، وأن تزيد من أهمية دورها وطنيا إقليميا، وحتى دوليا وذلك لن يتحقق الا اذا كان هناك ارادة قوية مصحوبة بتحليل دقيق للوضعية التجارية السابقة، لذلك لا بد من تحليل الوضع الذي عرفته التجارة الخارجية للجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الثالث والذي قمنا بتقسيمه الى مبحثين كالآتي:

-المبحث الأول: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الثاني: أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية خلال الفترة(2000-2018)

المبحث الأول: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

سعت المجموعة الأوروبية مند تأسيسها الى استراتيجية خارجية توسعت خاصة مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ودلك من خلال عقد اتفاقات الشراكة، ولم تستثني الجزائر من ذلك حيث كانت لها علاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي مند زمن بعيد، وهذا راجع لأسباب تاريخية، سياسية واقتصادية فلا يمكن لها أن تبقى خارج هدا المسار الذي سطرته الدول الأورو متوسطية، فكانت الخطوات الأولى على شكل عقود تعاون أولها في 1970، حتى وصلت الى مستوى عقد اتفاق شراكة يهدف الى تأسيس منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشراكة الأورو جزائرية

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمار تلجا الدول لاستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الاتحاد الاوروبي قبل سنوات باتفاق الشراكة مع دول العوض المتوسط بالنظر الى اهميتها الاستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري والدي تتمتع به الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هدا الاتفاق.

الفرع الأول: تاريخ علاقة التعاون الأورو جزائرية

ان العلاقة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ليست وليدة اليوم، بل تعود الى بداية الستينيات أي في عهد السوق الاوروبية المشتركة نظرا لتشابك العلاقات مع فرنسا بفعل احتلالها للجزائر الدي دام 32 سنة، ولكن مباشرة بعد الاحتلال لحساب عهد جديد يقوم على مبدأ التعاون وهدا ما سنحاول زمنيا تتبعه.

أولا: التعاون قبل 1976: مثلت دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأمثل للجزائر مند مطلع الستينات حيث استوعبت السوق الاوربية المشتركة 95 % من صادرات الجزائر وكان 80% من واردات الجزائر تأتي من هده الدول، ورغم عدم توفير الجزائر خلال الستينيات على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية الا أنها استمرت في الحصول على الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في

28مارس 1963 وذلك بتطبيقها للمادة 227 لمعاهدة روما والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشترك.

في فيفري 1964 عقد أول لقاء بين الوفد الجزائري ووفد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتبع هدا بلقاء ثاني خلال شهر ماي، وثالث خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، الا أن هده اللقاءات لم تصل لأية نتيجة بعد ان اكد الوفد الجزائري ان اي اتفاق جديد يجب أن يكون عن الهدف، وأن لا يقتصر على التبادل في مادة معينة بل يشمل كل الميادين اضافة الى المحافظة على الامتيازات التفضيلية السابقة، في حين اقترحت المجموعة الأوروبية توقيع اتفاق تجاري، لتنطلق المفاوضات الثنائية مجددا بينهما في سنة 1972 حيث توصل الطرفان لاتفاق في اطار السياسة المتوسطية الشاملة التبعة من طرف المجموعة الأوروبية، وفي 26 افريل 1976 وقعت الجزائر على اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978[1] .

ثانيا: اتفاق 1976 للتعاون الشامل: مثل توقيع اتفاق التعاون في 26 افريل 1976 العلاقة الرسمية الأولى التي ربطت الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكانت من أهداف هدا الاتفاق غير محدودة زمنيا هي مساعدات ودعم اجراءات التنمية والاجتماعية كجزء من النظرة المتوسطية الشاملة التي اتفق حولها رؤساء دولة وحكومات الاتحاد الأوروبي خلال قمة باريس 1972 وبناء التعاون حول ثلاث جوانب أبرزها الجانب التجاري، بالإضافة الى تحقيق جوانب التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وهي كالآتي[2]:

1/ المبادلات التجارية: بناءا على المادة 8 من اتفاق التعاون المبرمج خلال 1976 في المجال التجاري، فان هدفه:

-تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منهما؛

-تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20% الى 100% على بعض المنتجات الزراعية؛

-السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20% الى 100% على بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص، كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات.

---

[1]-عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 68.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية**، جامعة الدول العربية، الخرطوم،أكتوبر 1999، ص: 05.

2/ المجال الاجتماعي: تم منح التسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، الا أنها لم تصل الى مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا لنظام الجزائريين المقيمين في فرنسا على وجه الخصوص.

3/ التعاون الاقتصادي والمالي: يقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ضمن التعاون الاقتصادي والنقدي، تم وضع الية مالية والتي بلغ عددها أربعة غطت الفترة 1976-1996، حيث تمتعت الجزائر خلالها بمساعدات قدرها 949 مليون أورو متكونة من 309 مليون أورو من المنح الناجمة عن موارد ميزانيات اللجنة الأوروبية (214 مليون اورو ممنوحة بموجب بروتوكولات و95 مليون أورو ممنوحة بموجب تطبيق جناح التسوية الهيكلية للسياسة المتوسطية المتجددة)، و640 مليون أورو في شكل قروض مقتطعة من الموارد الذاتية للبنك الأوروبي لاستثمار.

وفي ظل هده المعطيات بادرت الجزائر الى بدأ مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 أما بتاريخ 14 مارس 1997 بدأت المفاوضات الفعلية حول الشراكة الأورو جزائرية بانعقاد اول جولات التفاوض والتي تبعتها جولتين في افريل وماي من نفس السنة، وقد تناولت بعض المسائل الاستراتيجية التي تخص الاتفاق، غير أن المفاوضات لن تؤدي الى نتائج ملموسة من طرف الجزائر، بعدما رأى ان الاتفاق الدي كان مقرر لم يكن في مصلحة الجزائر معتبرا أن الطرف الأوروبي لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة والموقف الأوروبي منها ساهم الى حد كبير في توقف المفاوضات[1].

الفرع الثاني: أهداف وأهمية الشراكة الأورو جزائرية

أولا: أهداف الشراكة الاورو جزائرية

هناك العديد من الأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة الأورو جزائرية، ولكن سنركز على الأهداف الاقتصادية والسياسية لأنها أكثر الأهداف تأثير على مستوى الاتفاقية من جانب دراستنا للموضوع، وهي كالآتي[2]:

[1] -UN quart de sieche de coopération, **Union européenne, de pégation de la commission eur opéenne en Algérie**, Unione eropéénne, Algérie, p :05.

[2]- عزيزة سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية**، مجلة الباحث، العدد:09، الجزائر، 2011، ص: 154.

1/ الهدف السياسي: يكمن في ان الدروبين سيستحوذون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف افريقي خصوصا في ظل الموجهات الكاسحة للهيمنة الامريكية ومحاولة المجموعة الأوربية للظفر بمنطقة تبادل الحر.

2/الهدف الاقتصادي: فيكن في البحت عن اسواق جديدة ودائمة لتامين تسويق السلع المصنعة اتجاه الاسواق المستهلكة، وتعرف بضعف المنافسة التجارية امام الهدف البعيد لهذا الاتفاق هو انشاء منطقة تبادل الحربين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وتوجد أهداف أخرى منها[1]:

-توفير إطار ملائم للحوار السياسي بما يساعد على توثيق العلاقات بين الطرفين؛

-تنمية وتطوير المبادلات وضمان دفع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة، وتثبيت شروط التحرير التدريجي للمبادلات من السلع ورؤوس الأموال بين الطرفين؛

-تشجيع حرية تنقل الأفراد خاصة في إطار تنقل الافراد الادارية؛

-ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية؛

-مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية، من خلال السيطرة على الأسواق المتوسطية تتصف اقتصاداتها بميزة استهلاكية.

ثانيا: أهمية الشراكة الأورو جزائرية

أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الوقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا يتمتع بسوق واسع وانتاج وفير وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة وبلد صغير متخلف يعتمد على انتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويضة تابع لاتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هده التجارة الا 5% من تجارة الاتحاد الأوربي[2] ، مثل

[1]- عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد:01، شلف، 2004، ص: 53.

[2]- صالح مفتاح ودلال بن يمينة، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية: الدوافع، المحتوى، الأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاس الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 14/13 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص: 08.

هذه المعطيات من شأنها أن تعكس الوضع السيء لاقتصاد الجزائري أما الاقتصاد الأوربي الا ان هذا يمنح امكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء الاتفاقية منها [1]:

- ان اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الاصلاح والتكتيف على المستويين الجزئي والكلي سيؤدي الي زيادة حجم الاستثمارات المحلية ولأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطأة البطالة، من المتوقع ان يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات الي زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا من شأنه أن يؤدي الي توسيع الوعاء الضريبي على الاستهلاك الأمر الذي يحسن الموازين، ويقلص من تبعية ارادات الميزانية للجباية النفطية؛
- يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية الي زيادة كل من الصادرات والواردات وتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل حتى يتم تحرير النهائي للتجارة؛
- امكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع العيار المستورد وهو ما سوف يعمل على تحقيق نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية؛
- تطوير القطاع الخاص نتيجة لبرنامج المساعدة الفنية وهذا بشرط اصلاح المنظومة المصرفية واقامة تحالفات وغيرها من البنوك الجزائرية ومثيلها في الاتحاد الأوروبي؛
- اكتشاف المؤسسات ورفع الحماية من شأنه أن يحثها على تحسين أنها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسويق.

المطلب الثاني: محتوي اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوربية على اتفاق المبدئ في 19 ديسمبر في بروكسل، وبقي الحوار والتفاوض متواصلين بين كيلا الطرفين، الى ان تم التوقيع رسمينا على الاتفاق المتوسطي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بفرنسا في افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005. وقد تمحور حول عدد من النقاط الهامة التي تناولت جوانب اعلان برشلونة.

[1]- صالح مفتاح ودلال بن يمينة، **نفس المرجع السابق**، ص: 09.

الفرع الاول: المحاور الرئيسية لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية

اولا: المحور السياسي والأمني:

لقد تم في هذا الصدد الاتفاق علي تمكين الطرفين من حرية اختيار نظامها السياسي في ظل سيادتها، الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وعدم التميز بين الافراد علي اساس العرق او الدين، مع اقامة تعاون بين المجتمع المدني في الجهتين، اضافة الي تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل علي الحد من التسلح وجعل منطقة البحر الابيض التوسط منطقة سلام واستقرار[1] .

تانيا: محور حرية حركة السلع:

يتعلق بحرية تنقل البضائع، وذلك بإقامة منطقة حرية التبادل وهدا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا الإجراءات المنظمة العالمية لتجارة

حيت تضمن القسم التجاري الاتفاق تفكيك التدرجي لكل الرسوم للمنتجات الصناعية وسيتم التفكيك من الجانب الجزائري علي اساس ثلاثة قوائم وهي كتالي[2]:

القائمة الاولي: وتتعلق بسلع التجهيز وتضع لتفكيك جمركي بنسبة 100% بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ

القائمة الثانية: وتتعلق بموارد المالية وتتعلق بالموارد الاولية وقطع الغيار والسلع غير المنتجة محليا، وتخضع لعملية التفكيك الجمركي بنسبة 25% على مدار اربعة سنوات من سنة دخول الاتفاق قيد العمل.

القائمة الثالثة: تتعلق بالمنتجات المحلية المستفيدة من عملية اعفاء التفكيك لمدة ثلاثة سنوات، من دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبدا التفكيك من السنة الرابعة 10% لكل سنة ودلك الي غاية السنة الثانية عشر

ثالثا: المحور الاقتصادي:

حيث يلتزم الطرفان على تقوية الاقتصاد الدي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاق ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاق بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد

[1]- عبد الحميد زعباط، **مرجع سابق ذكره**، ص:53.

[2]-محمد_براق_وسمير_ميمون، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منظمة التبادل الحر الأورو متوسطية**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، ال عدد6، الدراسة العليا للتجارة، 2009، ص:33.

الأوروبي، وكدا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاتحاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية الى توقيع الصادرات الجزائرية، وقد ثم التركيز في المواد 50 و53 من الاتفاق على التعاون الجهودي ودلك كما يلي[1]:

-دعم التكامل واندماج الاقتصاديين؛

-تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)

-التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛

-التعاون في مجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والاجراءات الجمركية واستعمال وثائق ادارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين؛

-دعم وتشجيع الاستثمارات المباشرة والشراكة الصناعية؛

-تنتج عمليات التحديث واعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية؛

-وضع إطار قانوني يشجع الاستثمارات بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.

رابعا: محور تجارة الخدمات:

تتمتع الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على اقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركائها ابتداء من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على اقلمها نظاما مماثلا، وفيما يخص قطاع النقل البحري وفي اطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية لنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل البحري بمختلف وسائله التي تشمل جزء بحريا يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الأخر على اقليمية في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركته أو فروعه[2].

[1]- الياس بن الساسي ويوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية للتعاون الاقتصادي الاقليمي**، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 2004، ص:64.

[2]- صالح مفتاح ودلال بن سمية، **مرجع سبق دكره**، ص:54.

خامسا: محور المدفوعات ورؤوس الاموال والمنافسة:

في إطار الاتفاق العام حول هده المجالات ثم اقرار نقاط هامة نوضحها فيما يلي[1]:

-يضمن كلا من الاتحاد الأوروبي والجزائر مند دخول هدا الاتفاق حيز التطبيق حرية تداول رؤوس الاموال المخصصة لاستثمار الاجنبي المباشر طبقا لتشريعات سارية المفعول، كما تتشاور الأطراف وتتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من اجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تدريجيا وصولا الي التحرر الكلي؛

-تلغى المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في حالة اتفاق بين المؤسسات بهدف منح او تحريف التنافس وكدلك في حالة الاستغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف المؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الإقليم أو جزء منه سواء كان في الجزائر أو دول الاتحاد الأوروبي.

سادسا: التعاون المالي:

في إطار امكانيات المجموعة الرامية الى دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد اعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل نمو وتحسين رفاهية السكان الجزائريين، وتنسيقا مع المؤسسات المالية تحرص المجموعة الأوروبية الجزائرية على تكريس الأدوات التي من شأنها سياسات التنمية وتلك الرامية الى تحرير الاقتصاد الجزائري ودلك من خلال[2]:

-تسهيل الاصلاحات الرامية الى تحديث الاقتصاد بما في دلك التنمية الريفية؛

-تأهيل البنى التحتية الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل؛

-الأخذ بعين الاعتبار اتار انشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة واعادة تحويلها.

-يقوم الأفراد بالتعاون الاداري بهدف انشاء تشريعات خاصة في مجال المنافسة وتبادل المعلومات في الحدود المسموح بها في السر المهني والسر العلمي حسب الطرق المتبعة في الاتفاق.

---

[1]- عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 08-09 ماي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص:54.

[2]- سليمة رقيبة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص: 5.

ويعتبر التعاون في إطار برنامج MEDA وسيلة فعالة لتحقيق أهداف عن طريق تدعيم برامج التنمية الوطنية وينقسم هذا البرنامج الي برنامجين:

MEDA1: يهتم بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة 1996-1999 وكان حظ الجزائر من هذا البرنامج 164 مليون اورو اضافة الي 30مليون اورو تم تقديمها سنة 2000 مما يجعل المبلغ الكلي المقدم للجزائر في الفترة 1996-2000هو 194 مليون اورو وينشر الي حصة الجزائر مثلث

5% من المبلغ الكلي للبرنامج والمقدر ب 3435 مليون اورو.

اما برنامج MEDA2 فيغطي الفترة 2000-2006 ويبلغ غلافه المالي 5350 مليون اورو، خصص للجزائر منه مبلغ 90.2 مليون اورو ومن اهداف هذا البرنامج

-التحكم في النمو الاقتصادي

-تحقيق الاستقلالية عن طريق المحروقات

معالجة البطالة وللأوضاع الاجتماعية والعودة الي سلم المدني

سابعا: التعاون الاجتماعي والثقافي:

تضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هدا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم التمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص ظروف العمل، الاجور، الضمان الاجتماعي، أنظمة التأمين كما تمنح الجزائر رعايا دول الأعضاء العاملين على اقليمها وافراد عائلاتهم نظام مماثل كما تنص الاتفاقية على ضرورة اتخاد القرار والتعاون بين الأطراف في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يخص:

ظروف العمال، الهجرة غير الشرعية، تحسين ظروف المعيشة، توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والاسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين[1].

[1]- الصادق بوشناقة، **أبعاد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعد دحلب، الجزائر،2008، ص: 43.

الفرع الثاني: التحديات المستقبلية لمنطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

من خلال تفحص الاثار المختلفة تفحص الأثار المختلفة التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء الدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، اتضح أن هذه الاثار ستكون سئمة ان لم تصاحب بإجراءات مناسبة لتحصيلها أو التقليل على الأقل منها في المدى القريب، لذلك فاليوم يجب التأكد على المسار الأورو متوسطي الذي يندرج في أطراف اتفاق الشراكة الأورو جزائرية يمثل تحديا للاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل.

كما أنه من الممكن أن يكون شعاعا للفرص ومصدرا للتنمية مستقبلا، وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضها التبادل الحر وضمان نجاح عملية الانتقال، لابد من وضع تصحيحات ضرورية أو سياسات مرافقة لذلك ترتكز هده السياسات على ضرورة التأهيل التنافسي للمنظومة الانتاجية وعلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وشروط تعد ضرورية لذلك من خلال تفعيل التعاون الاقتصادي على المستوى الاقليمي والجهوي[1].

المطلب الثالث: اجراءات وعراقيل الشراكة الاورو جزائرية

ان نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يقتصر على حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر الاعتماد على مجموعة من الاجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي الى تصحيح الاحتلالات الهيكلية.

الفرع الاول: اجراءات الشراكة الأورو جزائرية

أولا: اعادة التأهيل الصناعي:

يعرف برنامج التأهيل على أنه مجموعة من الاجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية، ويمكن أن يؤدي البرنامج اعادة التأهيل الى احداث أثر بين جانبين يتمثلان في تحسين الانتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي غير أن فعالية هدا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث

[1]- الشادلي العياري، **إعلان برشلونة: تحليل نقضي على ضوء اتفاقية الشراكة الأورو تونسية في بحوث إقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 05، 1996، ص: 38.

أساليب التنظيم، الانتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق وبدلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي لمؤسسة، وتتمثل عملية التأهيل في ثلاثة محاور أساسية وهي[1]:

-الاستثمارات المالية: تتمثل في وسائل الانتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الانتاج والتحكيم في التكاليف؛

-الاستثمارات غير المالية: يتعلق الأمر بجمع الاستثمارات المعنوية الهادفة الى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسة خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية والبحث عن اقتحام أسواق جديدة.

-اعادة الهيكلة المادية: تتطلب اعادة الهيكلة المادية النظرة التوازنات المالية للمؤسسة وتحديث امكانيات الذاتية (رفع رأسمال المؤسسة اصدارات جديدة) والتحكم في حجم ونوعية الديون بالإضافة الي محاور الاساسية لعملية التأهيل (تأهيل محيط المتعاملين)

ثانيا: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر:

تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على انشاء منطقة تبادل الحر بشكل تدرجي بين الطرفين خلال الفترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعني اخر الغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في افاق 2017

تتركز عملية انجاح الشراكة بين الجزائر ولاتحاد الاوروبي على مجموعة من الإجرائيات يجب اتخاد لمواجهة تحديات المنطقة تبادل الحر وتحسين القدرة التنافسية الاقتصاد الوطني وتمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهي كالآتي[2]:

-محاربة الفساد بجميع انواعه؛

-العمل على توفير الاستقرار السياسي ولأمني اللذان يعدان عاملان مهمان لعملية الشراكة؛

-شفافية القوانين والسياسات الاقتصادية مع استقرارها؛

-زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض في الحصيلة الضريبية نتيجة الغاء الرسوم الجمركية؛

[1]- جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقيميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، مدكرة** مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:460.

[2]- حسين بورغدة وطيب قصاص، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص:05.

-تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الاجنبي المباشر وقطع الخدمات؛

-تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام انظمة متطورة الاسواق ولأوراق المالية؛

-العمل على تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: عراقيل الشراكة لأورو جزائرية

من بين النقاط التي تجمع لنا عوائق الشراكة الأورو جزائرية ما يلي[1]:

-على الجزائر ان تبدل المزيد من الجهود للارتقاء وبصفة مميزة لمدة تزيد عن 8 سنوات حتى افاق 2010 الارتقاء الي مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد وامريكا الشمالية؛

-انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق اهداف توسيع الافاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقليص حجم تبدلات الجزائر والدول اخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الاموال؛

-امكانية تدهور استثمار الاجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين؛

-ان اجراءات التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري لتوقيع ان بشكل كبير تحديا للجزائريين واول هدا التحديات البدئ بتخفيض التعريفات الجمركية بعد ثلاث سنوات على ان تلتقي الرسوم تماما مع حلول العام الثاني عشر، وهدا الرسوم هي مصدر دخل للتجزئة وتتمثل نوعا من الحماية لبعض المنتجين المحلين؛

-ان تحرير سعر الصرف بحلول سنة 2017 سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع الغاز والنفط؛

-كما ان الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيق؛

-ومما سبق يمكن القول بان نجاح الشراكة المتكافئة بين الطرفين يعتمد اولا وقبل كل شيء على انشاء مجموعة اقليمية اقتصادية كالاتحاد المغربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشاة الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط.

[1]- حسين بورغدة وطيب قصاص، **مرجع سبقه**، ص:14.

المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورو جزائرية على التجارة الخارجية خلال الفترة(2000-2018)

سنتطرق في هدا المبحث الى انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المبادلات التجارية ما بين الطرفين في ظل التفكيك التدريجي للقيود التعريفية، وبالتركيز على أهم التغيرات التي طرأت على الواردات والصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي وأخيرا انعكاس اتفاق على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)

المطلب الأول: الأثر على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، كانت الجزائر تتوقع ارتفاع صادراتها باتجاه الاتحاد الأوروبي خاصة خارج قطاع المحروقات، نتيجة استفادتها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية مما يسهل دخولها للسوق الأوروبية.

الفرع الأول: تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)

تعرف الواردات على أنها اجمالي السلع والخدمات التي يتم شراؤها من دول أخرى، عن طريق الموانئ البحرية والبرية ونقلها داخل الدولة، ثم بيعها في الأسواق المحلية لتغطية الاحتياجات المحلية للمستهلك وتطبيق عليها العملية الجمركية.

وبتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة من المتوقع أن ترتفع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(04): تطوير الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	واردات من الاتحاد الأوروبي	واردات من باقي العالم	المجموع
2000	5256	3917	9173
2001	5903	4037	9940
2002	6732	5277	12009
2003	7954	5580	13534
2004	10097	8211	18308
2005	11225	9132	20357
2006	11729	9727	21456
2007	14427	13204	27631
2008	20985	8494	29479
2009	20772	18522	39294
2010	20704	19769	40473
2011	24616	22631	47247
2012	26333	24043	50376
2013	28724	26304	55028
2014	29684	28896	58580
2015	19011	20181	39192
2016	20102	20555	40657
2017	20298	25761	46059
2018	21099	25099	46198

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني**www.Douane.dz**

الشكل رقم (01): توزيع الواردات الجزائرية بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم (من 2000 -2018)

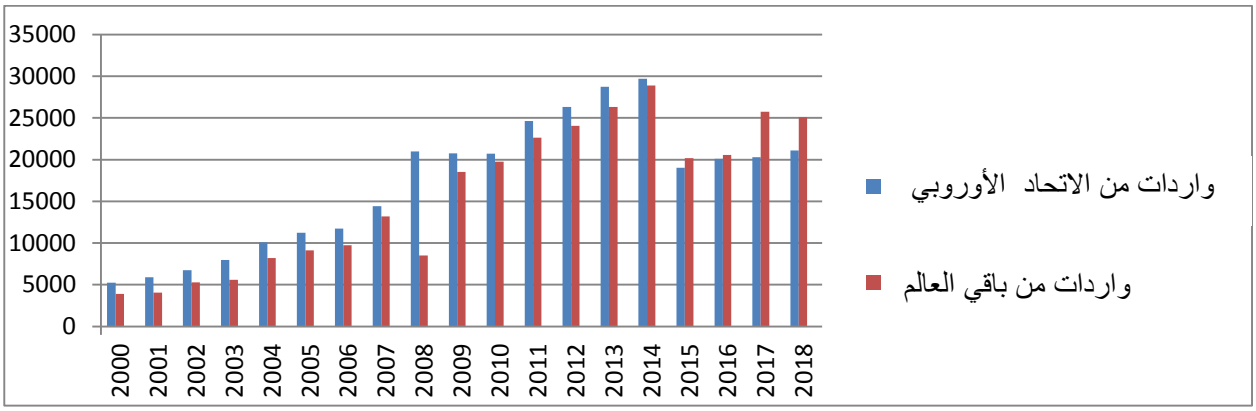

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول (04) والشكل (01) أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي شهدت تطورا ونموا ملحوظا خلال الفترة (2000-20049) أي حتى قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، لتواصل الارتفاع خلال الفترة(2005-2009) حيث ارتفعت من 11225مليون دولار الى 20772 مليون دولار، وهذا الارتفاع سببه استهلاك الجزائر من المواد الغذائية والسلع التجهيزية، ففي سنة 2008 عرفت أعلى قيمة لها حيث بلغت 20985 مليون دولار بسبب انخفاض قيمة الأورو، أما سبب انخفاض الواردات سنة 2010 من الاتحاد الأوروبي يعود الى الاجراءات الاقتصادية الحمائية التي أصدرتها الحكومة خاصة في مجال الغاء القروض الاستهلاكية للمواطنين لتعاود الارتفاع مرة أخرى الى غاية 2014 مسجلة أعلى قيمة لها خلال الفترة الدراسة بقيمة 29684 مليون دولار.

الا أن هذه الارقام مطلقة غير كافية لوحدها لتحديد ما ادا كان هناك عملية تحويل للتجارة أم لا وهل حدث تغير ضمن التركيبة الجغرافية للواردات الجزائرية، حيث يجب مقارنة هده الزيادة مع الزيادة في الواردات الاجمالية للجزائر.

وهنا نلاحظ أن حصة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ضمن الواردات الاجمالية قد انخفضت حتى بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، حيث يبين الجدول ارتفاع في قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم على حد سواء، هذا ما يدل على توسيع الجزائر لعمليات الاستيراد عموما وليس من دول الاتحاد الأوروبي فقط، وهذا ما يؤشر لعدم حدوث عملية تحويل للتجارة بالرغم من التفكيك الأوروبي والذي كان ينتظر أن يؤدي الى ارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي لكن على حساب مصادر أخرى.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018) .

يمكن تتبع التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2018) من خلال ما يلي:

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية بين الفترة (2000-2018)

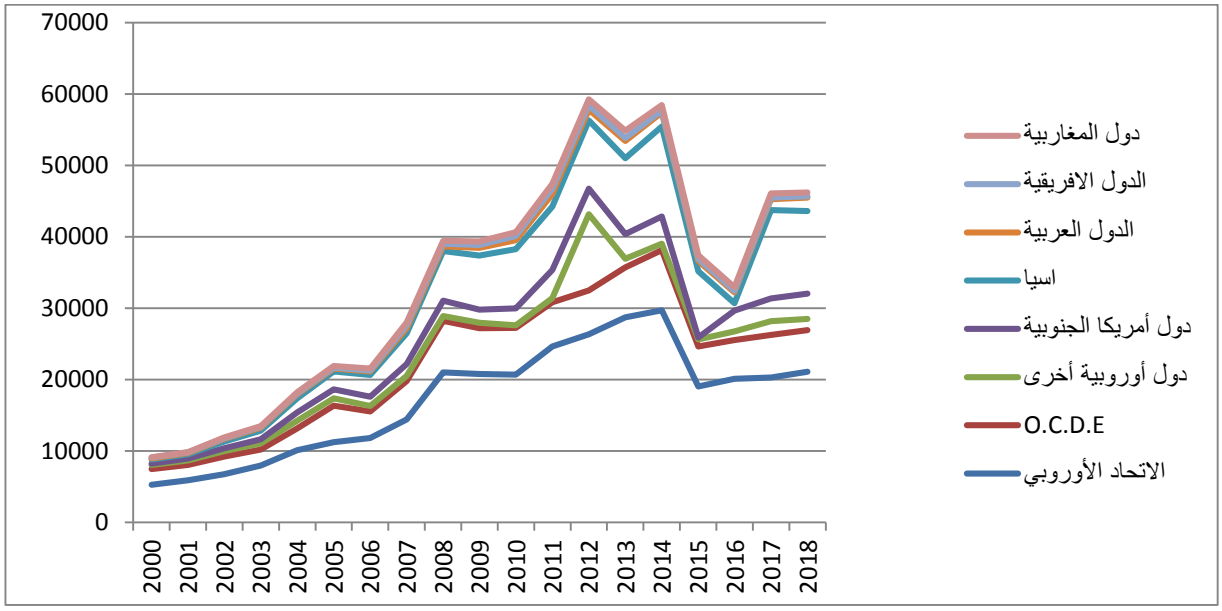

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق (01)

نلاحظ من خلال الملحق رقم (1) والشكل رقم (02) ان معظم واردات الجزائر السلعية تسيطر عليها دول الاتحاد الاوروبي ، حيث بلغت الواردات الجزائرية 11225 مليون دولار سنة 2005 ، فمند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005 أصبحت واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي في ارتفاع مستمر لتبلغ أقصي قيمة لها سنة 2014 والتي تقدر ب 29684 مليون دولار أي ما يشكل نسبة 50.7% من اجمالي الواردات ، لتنخفض بنسبة قليلة خلال السنوات الأخيرة لتبلغ سنة 2018 قيمة 21099 مليون دولار تحت ضغط تراجع أسعار النفط ومداخيل صادرات المحروقات بحكم العلاقات القديمة و التاريخ المشترك كما أيضا يتضح من خلال الجدول اعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر الموارد الرئيسي والأول للجزائر وقد زادت هاته التبعية مع استفادة المنتجات الاوروبية من تطبيق التفكيك الجمركي على المنتجات الصناعية وفق ما ينص عليه اتفاق الشراكة، وكذا ارتفاع الطلب المحلي علي السلع المستوردة تلبية لحاجات برامج الانعاش

الاقتصادي الوطني، وتأتي دول O.C.D.E في المرتبة الثانية لمدة قصيرة الي غاية 2008 اين تراجعت الي المرتبة الثالثة تاركة المرتبة الثانية ادول اسيا بالطبع علي راسها الواردات الصينية الداخلة بقوة الي السوق الجزائري، تم تأتي امريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة ، لتاتي كل من الدول العربية ودول المغرب العربي والدول الافريقية في المرتبة الأخيرة من الواردات الجزائرية وهذا راجع لكون هذه الدول تتخصص في انتاج السلع الأولية، وهو ما يتشابه مع هيكل الانتاج الوطني الذي يعتمد هذا الأخير بالدرجة الاولي علي النفط وما يحتم علي الجزائر وهذه الدول اللجوء الي الدول الصناعية المتقدمة لتلبية احتياجاتها من الموارد الصناعية او الغذائية.

المطلب الثاني: الاثر على الصادرات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2014)

بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، كانت الجزائر تتوقع ارتفاع صادراتها باتجاه الاتحاد الأوروبي خاصة خارج قطاع المحروقات، نتيجة استفادتها من التخفيض التدرجي للرسوم الجمركي مما يسهل دخولها للسوق الأوروبية.

الفرع الاول: تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2014

الجدول رقم(05): تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2000-2018)

	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	اجمالي الصادرات
2000	12897	476,7	13792
2001	13560	460،7	12344
2002	15845	485,3	12100
2003	16164	516,7	14503
2004	17396	572,7	17396
2005	24989	596,6	25593
2006	28004	708,6	28750
2007	25924	9012,1	26833
2008	40334	1216,3	41246
2009	22555	628,1	23186

2010	1005,9	27097	الوحدة: مليون دولار 28009
2011	1512	35760	37272
2012	1514	39760	41274
2013	1514	39760	41274
2014	2303	38216	40513
2015	9040	27920	28860
2016	2317	30026	1111
2017	2250	34764	4563
2018	3254	41168	3654

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات

الشكل رقم(03): تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2018)

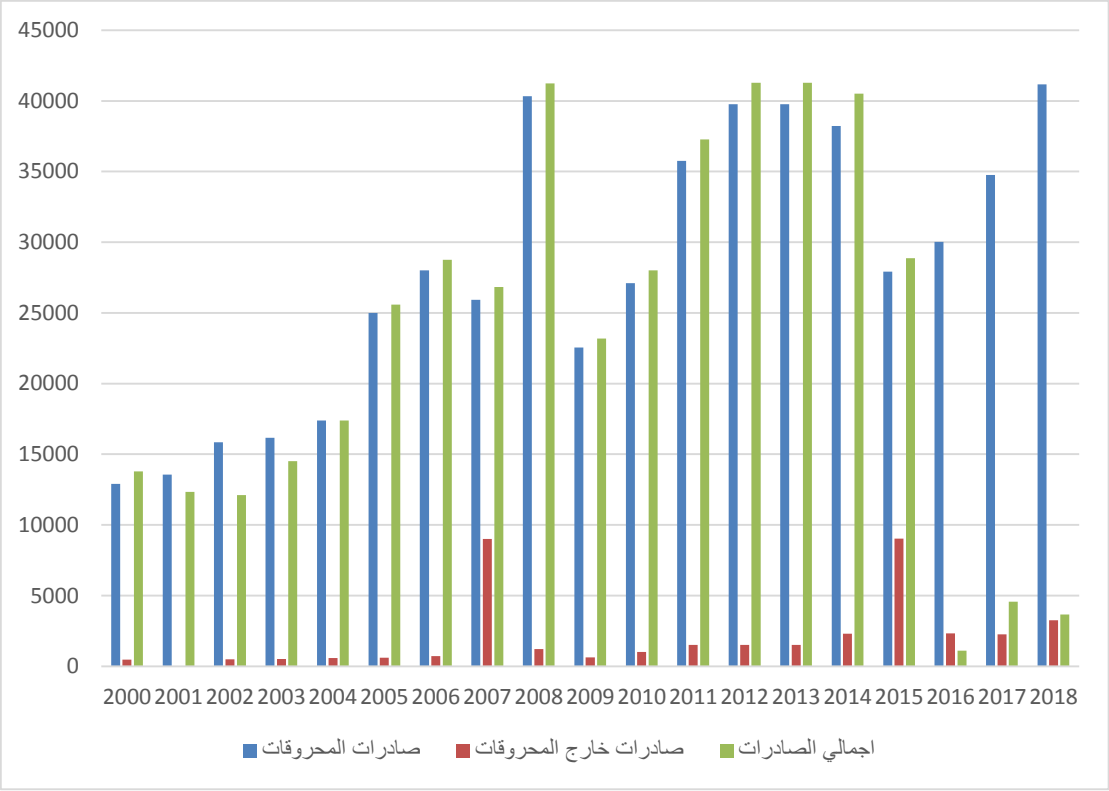

الشكل رقم (04): يمتل توزيع صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2013

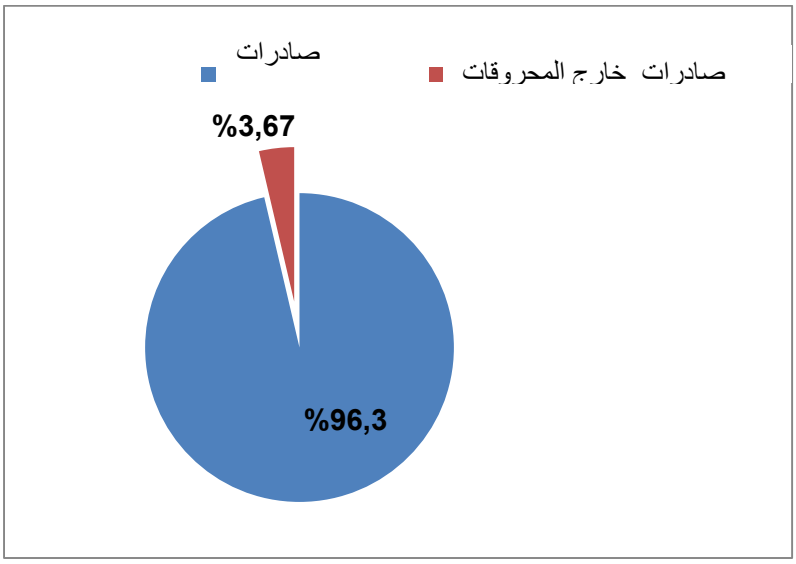

من خلال الشكل رقم (03) أعلاه يتضح أن صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي سجلت تطورا ملحوظا حيث بلغت سنة 2015 قيمة قدرها 25593 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك سنة 2006 لتبلغ 28750 مليون دولار، ثم تنخفض في السنة الموالية بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الكلية للجزائر، حيث بلغت سنة 2007 قيمة قدرها 26833 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك سنة 2008 بقيمة بلغت 41246 مليون دولار، أما في سنة 2009 فقد شهدت أدنى قيمة خلال فترة الدراسة حيث تقلصت الى 23283 ميلون دولار، ويعود ذلك الى عدة عوامل أهمها انخفاض أسعار البترول وتراجع الطلب العالمي، وحالة الركود التي أعقبت حدوث الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو، لترتفع بعد سنة 2010 الى غاية 2013 حيث بلغت 41274 مليون دولار بعدما كانت 28009 مليون دولار وذلك راجع الى الارتفاع في أسعار سوق النفط، الا أن هذه القيمة تراجعت لتبلغ سنة 2014 قيمة 40513مليون دولار نتيجة الانخفاض في أسعار البترول.

كما نلاحظ أن أكثر مادة مصدرة من طرف الجزائر نحو الاتحاد تتمثل في المحروقات، في حين يظل حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد ضعيفا خاصة في المنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي وذلك دليل على أن الجزائر لم تستفد من اتفاقية الشراكة، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة يغطي خسائرها على المدى القصير.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2014)

الشكل رقم (05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

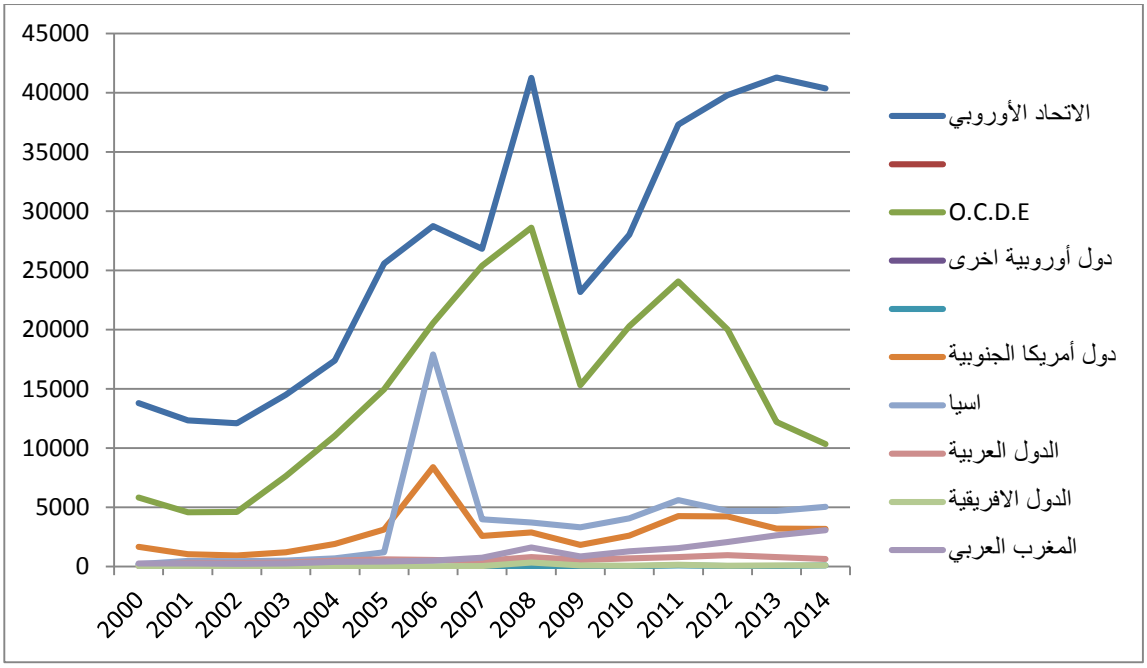

المصدر: من اعداد الطالبتين وباعتماد على معطيات الملحق رقم (02).

تتعامل الجزائر تجاريا مع شريحة واسعة من المتعاملين، الا أن تعاملها هذا يختلف في الأهمية من دولة الى أخرى، من منطقة الى أخرى، وهذا الى عدة عوامل منها ما هو تاريخي ومنها ما هو جغرافي، سياسي واقتصادي.

من خلال الملحق رقم (02) والشكل رقم (05) أعلاه يتضح أن الصادرات الجزائرية وزعت حسب المناطق الجغرافية، حيث تمثل دول الاتحاد الأوروبي سوقا لتفريغ السلع الجزائرية وبذلك فهي أهم زبون للجزائر، حيث يسجل الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة من مجموع الصادرات الجزائرية تتراوح بين (43,6%-66,3%) من اجمالي الصادرات الجزائرية نحو الخارج، وهذا نظرا لكون هذه المنطقة تتضمن أكبر عدد من الدول الصناعية الكبرى، اذ سجلت أكبر قيمة سنة 2013 بقيمة تقدر 41277 مليون دولار أي نسبة 63,50%، حيث نجد أن المراتب الأولى تتنافس عليها كل من إيطاليا وفرنسا للمبادلات مع الجزائر.

من الملحق نلاحظ أن دول O.C.D.E احتلت المرتبة الثانية، تليها أمريكا اللاتينية في المرتبة الثالثة من دول أسيا والدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي فتبقى محتشمة وكذا الحالة بالنسبة لدول العربية ويحتلان المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي، ويعود هذا الى التشابه في هيكل الانتاج المحلي مما يؤدي الى تبادلات ضعيفة الحجم مقارنة بالمبادلات التجارية الخارجية مع باقي المناطق الجغرافية، ثم تأتي الدول الافريقية في المراتب الأخيرة للصادرات الجزائرية بالرغم من القرب الجغرافي ووجود امكانات تطوير غير مستقلة.

المطلب الثالث: الأثر على الميزان التجاري الجزائري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)

يتميز الميزان التجاري الجزائري بالتبعية الكبيرة بخصوص تبادلاته مع الاتحاد الأوروبي لإيرادات الصادرات مع المحروقات وكذلك الحجم الكبير للواردات الأوروبية ضمن السوق الجزائرية، حيث سنحاول تتبع تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2018) المتوافقة مع تجسيد اتفاقية الشراكة بين الطرفين:

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)

جدول رقم (06): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20048	24988
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580

26242	47247	73489	2011
21490	50376	71866	2012
11065	54852	64974	2013
4306	58580	62886	2014
-13714	51501	28860	2015
-17063	47089	30026	2016
-10868	46059	35191	2017
-5029	46197	41168	2018

المصدر: من اعداد الطالبيتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للجمارك www.doune.dz

الشكل رقم(06): تطور الميزان التجاري نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2018)

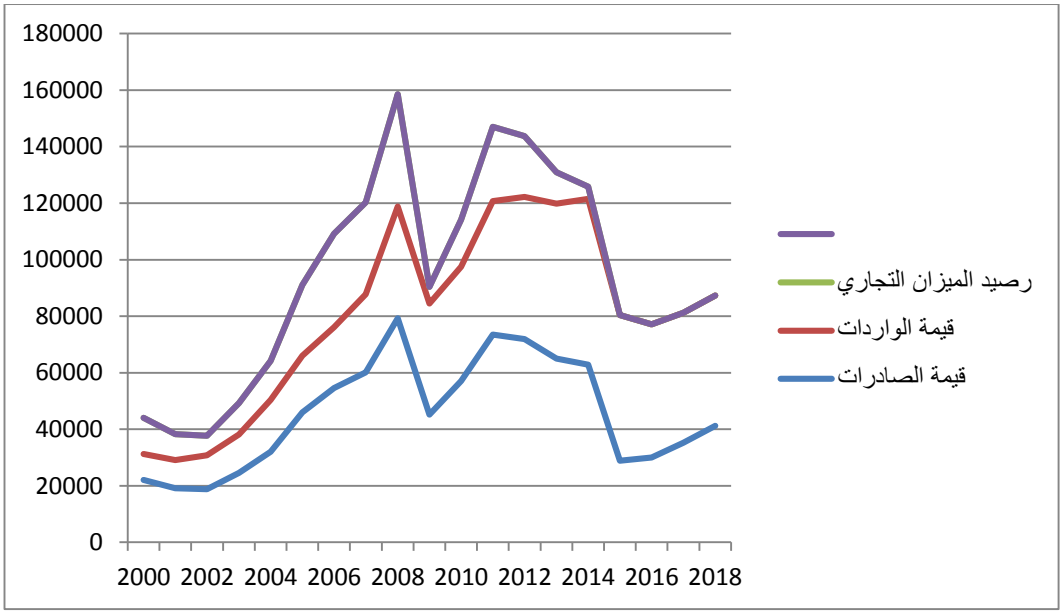

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول (06) والشكل رقم يتضح أن الميزان التجاري مر بعدة تطورات من حيث الحجم وقيمة كل من الصادرات والواردات واختلفت نسبة كل منهما اختلافا ملحوظا وذلك راجع لعدة عوامل منها

الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية الى جانب ذلك تأثير التجارة الخارجية بالوضع الاقتصادي الوطني والعالمي.

فقد تراجع رصيد الميزان التجاري من سنة 2000 الى غاية 2002 حيث بلغ 6816 مليون دولار بمعدل تغطية للواردات قدره 156,75% بعدما كان 12858 مليون دولار سنة 2000 بمعدل تغطية للواردات قدره 240,17% ويرجع ذلك الى النمو الكبير للواردات مقارنة مع الصادرات ثم تابع رصيد الميزان التجاري الجزائري تحقيق النمو في الفائض حتى بلغ سنة 2006 قيمة 33157 مليون دولار بمعدل تغطية 254,53%، وهي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحققه في السنوات الماضية وذلك راجع الى ارتفاع أسعار النفط.

أما خلال سنة 2007 فقد انخفض الفائض الى قيمة 32532 مليون دولار نسبة تغطية للواردات 217,73%، ليرتفع بعد ذلك سنة 2008 أقصى قيمة له خلال الفترة المدروسة ليبلغ 39819 مليون دولار أي نسبة تغطية قدرت ب 200,86%.

وفي سنة 2009 حصل انخفاض كبير في قيمة رصيد الميزان التجاري متأثرا بالكساد الناجم عن الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 5900 مليون دولار بنسبة تغطية للواردات التي كانت أدنى نسبة والمقدرة ب 115,54 %، ليعود بعد ذلك سنة 2010 للارتفاع الى غاية سنة 2011 ليبلغ قيمة 26242 مليون دولار بسنة تغطية 155,54%، ليرتفع في سنة 2012 و2013 لكنه عاود الانخفاض في سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة، وبعدها ابتداء من سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا خاصة فب السنوات الأخيرة من الدراسة حيث قدر الرصيد السلبي ب 5029 مليون دولار سنة 2018، كما تظهر هذه النتائج معدل تغطية الصادرات للواردات بنسبة 89% خلال سنة 2018 مقارنة بنسبة 76% سنة 2017.

هذا التدهور في الميزان الخارجي للجزائر في الفترة الأخيرة جاء كنتيجة مباشرة للانهيار الدي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، مما أثر سلبا على قيمة الصادرات النفطية وبالتالي على الصادرات الجزائرية ككل والتي تعتمد بصورة شبه مطلقة على المحروقات، وكذلك عدم قدرة السلطات الاقتصادية الوطنية على ضبط وتقليص فاتورة الواردات رغم المحاولات المتعددة عبر فرض رخص استيراد، فرض استعمال المنتجات الوطنية ضمن بعض الصفقات العمومية، وخفض قيمة العملة الوطنية.

خلاصة الفصل:

من الواضح أنه سيكون للشراكة الأورو جزائرية اثار للتجارة الخارجية منها ما هو ايجابي يرتبط حدوثها بتوفر عدد من العوامل الهامة، كما أن ثمارها قد تحدث في وقت متأخر، مما يعني تحمل الاقتصاد الجزائري الاثار السلبية لفترة طويلة، ومن تحليلنا لمؤشرات التجارة الخارجية فقد ترتب على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خلال السنوات الى ثلث الاتفاق.

ان اتفاق الشراكة الاورو جزائرية رغم تعدد المجالات والقطاعات التي تضمنها، الا أن القطاع الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو القطاع الاقتصادي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به خاصة في هذه الفترة العصيبة من واقع الجزائر، تبعا لحاجاتها الماسة في تفعيل الياتها الاقتصادية بغية ايجاد حلول واقعية لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ الثمانينات القرن الماضي.

حيث أدى دخول الجزائر في شراكة غير متوازنة القوى مع الاتحاد الأوروبي والسعي الى تحرير تجارتها الخارجية، يستلزم المبادرة الى تنفيذ عدة سياسات والقيام بعدة اصلاحات اقتصادية واجتماعية ترافق هذه التطورات، لتخفيف من حدة الاثار السلبية التي سيوجهها الاقتصاد الجزائري ومن أجل تحسين الأوضاع التي كانت تعاني منها الجزائر قامت بوضع مجموعة من الاجراءات لإنجاح هذا الاتفاق.

الخاتمة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية لتوسيع نفوده العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عالي جدا، حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط احدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، لكن الواقع أثبت العكس أن هذه الأهداف تلاشت لتنحصر بجعل بلدان المتوسطية أسواق أوروبية.

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوة والضعف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة، ويعتبر الشريك التجاري الأول لها وهو ما يمثل عالما أساسيا لتمهيد الأرضية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اختبار الفرضية:

- يمكن إثبات فرضية الشراكة الأورو جزائرية تكريس لتبعية الجزائر لاتحاد الأوروبي في ظل شراكة غير متوازنة القوى بين الطرفين لكون الاتحاد الأوروبي ذو اقتصاد عالمي متطور في جميع المجالات من خلال النتائج التالية:

- عدم التكافؤ بين طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية باعتبار الاتحاد الأوروبي يمثل 28 دولة، أما الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي؛
- يختلف الاهتمام الجزائري والاتحاد الأوروبي كونه الشريك التجاري الأول لها بينما يختلف اهتمام الاتحاد الأوروبي بالجزائر وإطار سياسة واهتماماته المتوسطية؛

- الاقتصاد الجزائري يملك رفاهية الانتقاء عن الفضاء المتوسطي لكونه غير مؤهل بعد لإقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي تنفي هذه الفرضية وذلك لما اشادت اليه النتائج التالية:

- اندمجت الجزائر في الفضاء المتوسطي شأنها شأن الدول المغاربية الأخرى؛
- من مظاهر العولمة ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية والتي أهمها التي جمعت بين شمال وجنوب حوض البحر المتوسط؛
- طبيعة العلاقات بين الجزائر ودول الحوض المتوسط ساهمت في تنميتها لمشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي افرزه مسار برشلونة.

- تشير النتيجتين لم تشهد الصادرات خارج المحروقات تطورا ملحوظا بعد تطبيق اتفاق الشراكة الاورو جزائرية حيث أن قيمة الصادرات بقيت قيمتها ثابتة تقريبا ،وقدرت ب596.6 مليون دولار لسنة 2005 مقابل 628.1مليون دولار سنة 2009، ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد

الأوروبي الي اجمالي الواردات الكلية خلال الفترة من 2005-2012 ويشير ذلك الي استحواذا لمنتجات الأوروبية علي نصيب الأكبر من السوق الجزائرية وهذا ما يدل علي التبعية الاقتصاد الجزائري الاقتصاد الأوروبي الي نفي الفرضية القائلة بان الشراكة الاورو جزائرية تتيح اكبر فرص لزيادة صادرات الجزائر تجاه دول الاتحاد الأوروبي.

التوصيات:

استنادا الى ما تقدم من نتائج، يمكن تقديم اقتراحات والتوصيات التالية:

-ان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يكون غاية في حد ذاته بل يجب أن يكون خطوة في طريق تحقيق أهداف السياسية تجارية جزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وتجاوز التخصص الضيق في انتاج وتصدير المحروقات ورفع مستوى تنافسية القطاع الإنتاجي الوطني في إنتاج وتصدير المحروقات ورفع مستوي تنافسية القطاع الإنتاجي الوطني والتحكم في مراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية، خاصة السلع الغذائية؛

-العمل على إحداث تغير في البنية الهيكلية لصادرات الجزائرية عبر التقليل من الصادرات الطبيعية ومنح قطاع الصناعة مكانة ملائمة؛

-الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تأجيل التفكيك الجمركي إلى 2020بدل 2017؛

-العمل علي زيادة الاستثمارات العربية البينية ضمن التكامل والوحدة العربية ووفق منظور استراتيجي يقوم على المصلحة المشتركة وتبادل التجاري والخبرات؛

الإجابة على الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه نتوصل الى تأكيد الفرضية الأولى، من حيث أن الشراكة الأورو جزائرية خاصة في مجال التجارة الخارجية تعتبر غير متوازنة، حيث تخدم مصالح الشريك الأوروبي من منطلق أن أطباعه تحوم حول المحروقات، كما يأتي على تأكد الفرضية الثانية على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يمكنه الاستغناء عن الفضاء المتوسطي، على اعتبار الطرف الأوروبي هو الشريك التجاري الأول بحكم العديد من الأسباب أهمها التاريخ المشترك والقرب الجغرافي، أما الفرضية الثالثة بحكم أن صادرات الجزائر تغلب عليها قطاع المحروقات فإن إلحاق الشراكة لم يساهم بالقدر المطلوب بتنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات، وبناءا على ما سبق نتوصل الى جملة من النتائج:

النتائج النظرية:

- اندمجت الجزائر في الفضاء المتوسطي شأنها في ذلك شأن الدول المغاربية الأخرى؛
- من مظاهر العولمة ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية والتي أهمها تلك التي جمعت بين شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- طبيعة العلاقات بين الجزائر ودول الحوض المتوسط ساهمت في تنميتها لمشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي أفرزه مسار برشلونة؛
- يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول على مدار سنوات الدراسة؛
- عدم التكافؤ بين طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، باعتبار الاتحاد الأوروبي يمثل 28 دولة، أما الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي.
- **النتائج التطبيقية:**
- يختلف الاهتمام الجزائري والاتحاد الأوروبي كونه الشريك التجاري الأول لها بينما يختلف اهتمام الاتحاد الأوروبي بالجزائر في إطار سياسته واهتماماته المتوسطية؛
- لم تشهد الصادرات خارج المحروقات تطورا ملحوظا بعد تطبيق اتفاق الشراكة حيث أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بقيت قيمتها ثابتة تقدر تقريبا، وقدرت ب 596.6مليون دولار لسنة 2005 مقابل 628,1مليون دولار سنة 2009؛

ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات الكلية خلال الفترة من 2005-2012، ويشير ذلك الى استحواذ المنتجات الأوروبية على النصيب الأكبر من السوق الجزائرية وهذا يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الاتحاد الأوروبي.

. الآفاق المستقبلية:

بعد دراستنا لهذا البحث والتعمق أكثر في مضامينه برز لدينا التساؤل التالي:

-هل حققت الشراكة الاورو جزائرية النتائج الإيجابية على التجارة الخارجية؟

-هل تتخذ الجزائر إجراءات وتدابير من شأنها أن تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي مستقبلا؟

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب

1. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دون دار النشر، 1999.
2. إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، دوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.
3. – حسام علي دواة وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
4. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهرة الشرق، عمان،1996، ص:13.
5. خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية**، معهد الادارة العامة، دون مكان نشر.
6. – رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2000.
7. سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الطبعة الرابعة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1995.
8. صونيا ولد بومعزة، **الشراكة الاقتصادية الجزائرية–الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، الطبعة الاولي، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2018، ص42:
9. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد لدولي**، منشورات الحبلى للمعرفة، مصر،2003.
10. عبد النعيم مبارك، محمد يونس، **اقتصاديات النقود المصرفية والتجارية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 1996.
11. فرنسيس جيرو نيلام، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا،1991.
12. محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع الغربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

13. محمد أحمد السيرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، دمشق، 2009،

14. محمد ذياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، 2010، ص: 299-301.

15. محمد سيد عادل، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،2001، ص: 32.

16. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد المصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة مصر.

17. محمود الشيخ، **التسويق الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008

18. يوسف مسعودي، **دراسة في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

ثانيا: الأطروحات والرسائل والمداخلات

1. ابراهيم بوجلخة ، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

2. ابراهيم زرزور وعبد الحميد حفيظ، دور **الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد لجزائري يومي 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات، سطيف.

3. حسين بورغدة وطيب قصاص، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006،

4. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، مذكرة** مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

5. سليمة رقيبة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006
6. صالح رحيمة بوصبع ، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية**، دراسة في العلاقات السلبية بين انتشار الأزمات_والتكتل الاقتصادي، مدكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010-2011
7. صالح مفتاح ودلال بن يمينة، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية: الدوافع، المحتوى، الأهمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاس الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 14/13 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006
8. عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
9. عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، 08-09 ماي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004
10. - ليلى أوتين، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية والجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011
11. منور اوسرير، **مستقبل المناطق الحرة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 22-23 أفريل، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003.
12. خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي الدولي**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006،
13. شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم والسياسة والاعلامية، جامعة الجزائر، سنة 2010.

ثالثا: المقالات والمجلات

1. الشاذلي العياري، **إعلان برشلونة: تحليل نقضي على ضوء اتفاقية الشراكة الأورو تونسية في بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 05، 1996
2. الصادق بوشناقة، **أبعاد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعد دحلب، الجزائر،2008،
3. رزيقة غريب وسحاب نادية، محتوى **الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، يومي 13-14 نوفمبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006
4. عبد الله قلش ، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم انسانية، سطيف، العدد 04، 2006
5. علي خالفي ورميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06.
6. – عزيزة سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية**، مجلة الباحث، العدد:09، الجزائر، 2011.
7. – عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد:01، شلف، 2004.
8. فاروق تشام ، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي بآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، يومي 8-9 ماي، فرحات عباس، سطيف، 2004.
9. محمد السيد سليم، **خيرات التكامل الأسيوية ودلالاتها بالنسبة الى التكامل العربى (حالة الأسيان)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366، 2009.
10. محمد براق وسمير ميمون، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منظمة التبادل الحر الأورو متوسطية**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، العدد6، الدراسة العليا للتجارة، 2009.

11. نجاة منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية علي التجارة العربية البينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارة، تخصص، تجارة دولية، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، 2015
12. نور الدين جواري، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد356، أكتوبر 2008، ص:55
13. نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الأدب والعلوب الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 17، الجزائر.

ثالثا: الملتقيات

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أكتوبر1999،
2. الياس بن الساسي ويوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية للتعاون الاقتصادي الاقليمي**، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين الشراكة العربية–الأوروبية، سطيف، 2004.
3. داودي الطيب، **التكامل العربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004،
4. شوارب محمد، **أداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي**، حالة اتحاد المغرب العربي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية ضمن الأزمات، مهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 26–27 فيفري

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

1. Pierre bideau, introdictiom à l'économie internationale, 2 edition, gaetan, québec, 1995, p136.
2. UN quart de sieche de coopération, **Union européenne, de pégation de la commission eur opéenne en Algérie**, Unione eropéénne, Algérie, p :05.

❖ **رابعا: المواقع الالكترونية**

1. http//hem.bredband.net/dcc/s2/s150.htm
2. httpM//digital.ahram.org.eg/articles. Aspx ?serial=219690&eid=327

الملاحق

الملحق رقم (01): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة(2000-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنة / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	5266	5903	6732	7954	10097	11225	11792	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29684	19011	20102	20298	21099
O.C.D.E	2194	2125	2485	2242	3071	5106	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6965	8436	5612	5420	5953	5837
دول أوروبية أخرى	603	636	757	855	1079	1058	777	715	659	728	388	579	10652	1213	886	994	1220	1910	1542
دول أمريكا الجنوبية	142	269	385	567	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3596	3466	3815	251	2900	3209	3546
اسيا	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	9315	1029	12369	11557
الدول العربية	144	179	366	418	525	387	493	705	705	1089	1262	1760	1555	2414	1962	1422	1520	1542	1904
الدول الافريقية	119	85	87	125	175	148	148	395	350	396	578	741	594	440	289	330	230	186	166
دول المغاربية	52	72	127	120	169	217	235	395	395	478	544	691	807	1029	738	492	520	592	546

المصدر: احصائيات مديرية الجمارك www.Douane.dz

الملحق رقم(02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنة / المناطق	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378
O.C.D.E	5825	4595	4602	7631	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10344
دول أوروبية اخرى	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	52	98
دول أمريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3124	8398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	3211	3183
اسيا	210	476	456	507	686	1218	17922	4004	3735	3320	4082	5618	4683	4697	5060
الدول العربية	55	315	298	355	521	621	551	479	797	564	694	810	958	797	648
الدول الافريقية	42	26	50	15	26	45	14	42	335	93	79	146	62	91	110
المغرب العربي	254	275	250	260	407	418	515	760	1626	857	1281	1556	2073	2639	3065

المصدر: بالاعتماد على احصائيات مديرية الجمارك

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية على قطاع التجارة الخارجية، باعتبار الجزائر إحدى دول الحوض المتوسط التي سارعت إلى الانضمام إلى الفضاء المتوسطي الذي أفرزه مسار برشلونة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى أنه بالرغم من مرور فترة ليست بالقصيرة على إمضاء الاتفاق إلا أن الاتفاق لم يساهم في تطوير قطاع التجارة، باعتبار أن الشريك الأوروبي يضيف إلى خدمة مصالحه بالدرجة الأولى في مجال المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التجارة الخارجية، اتفاق الشراكة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

This study aimed to investigate the affects of the euro-Algerian Partner hip agreeme,ts on the foreign trant scetor ,cosidering that algeria is one of the countries of the mediterranean basin , which hastened to join the mediterranean space, which was produced dy the barcelona path.the descriptive analytical approach was used and it was conculuded that despit the passage of a sort period of teme since the signing of the agreement the agreement did not contribute to the devalopment of the trand sector, given that the european partner adds to the service of its interes in the first place in the field of hydrocardons.

Keywords : algerin, foreign, trand, association agreement, europran union.